أنساب المعاني وفقه روابطها

في الأحاديث التي عليها مدار الإسلام

إعـداد

أ.د/ أبو الفتوح عبد الوهاب الرفاعي غياتي

أستاذ البلاغة والنقد المساعد

في كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بإيتاي البارود

١٤٤٤ هـ- ٢٠٢٢م

ض

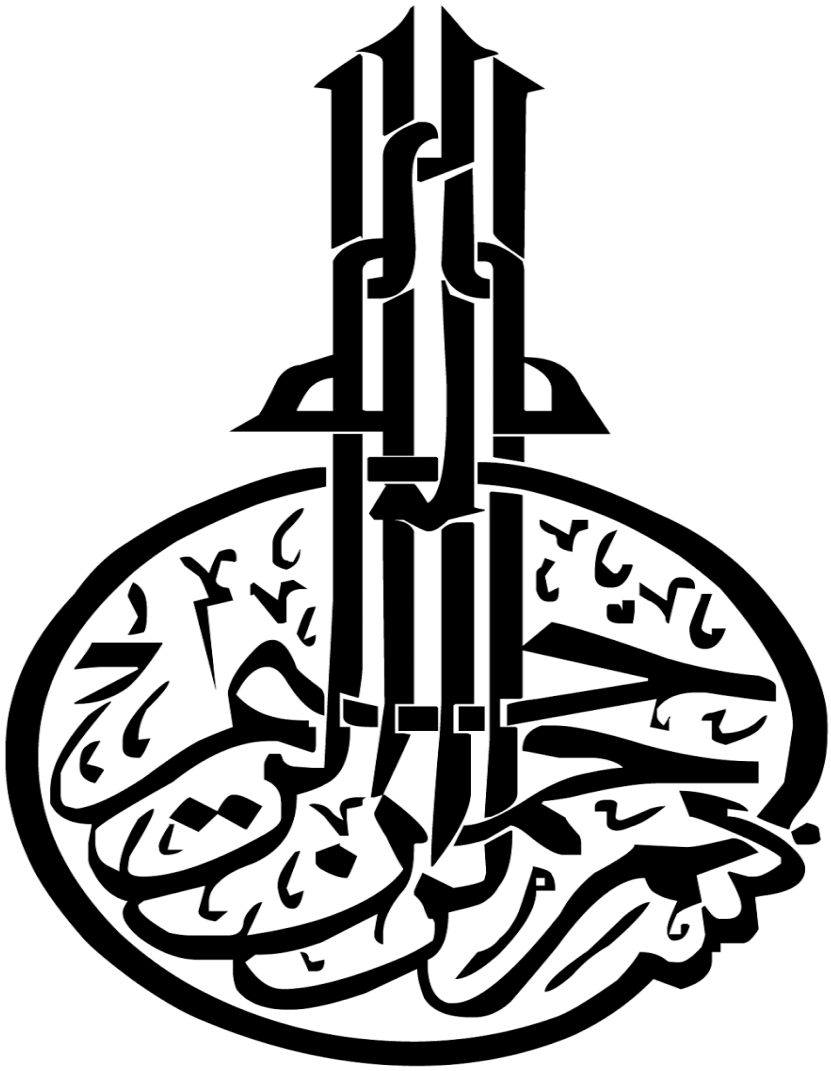

أنساب المعاني وفقه روابطها في الأحاديث التي عليها مدار الإسلام

أبو الفتوح عبد الوهاب الرفاعي غياتي
قسم البلاغة والنقد، كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني:
fetoohgeaty2034@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يُعنىٰ هذا البحث بالأحاديث النبوية الشريفة التي عليها مدار الإسلام، من جهة ما يؤلفها من علائق، وما ينظمها من روابط، وما ينسجها من خيوط، وما يجمعها من صلات، تسهم في الإبانة عن هذه المعاني النبوية؛ فيدل بعضها علىٰ بعض، ويأخذ بعضها بحُجَز بعض، حتىٰ تتلاقي وتتكامل علىٰ أحسن وأوفىٰ ما يكون.. سواء كان ذلك علىٰ مستوىٰ كل حديث منها في بنائه التركيبي، أو كان بين هذه الأحاديث بعضها البعض، باعتبارات ترجع إلىٰ المعاني والألفاظ؛ وذلك بإدراك العلاقة والرحم التي تجمع بينها، كالعموم، والخصوص، والتدرج، والترقي، واللزوم، والسبب، والإبهام، والبيان، والإجمال والتفصيل، ونحو ذلك؛ والروابط اللفظية التي تشير إليها وتدل عليها، كالعطف، والتعليل، والشرط، والتفريع، والقياس، والضمير، والإشارة، والموصول، وغير ذلك.. وهي أسس مهمة في بناء المعاني وتراحمها. والتوفيقُ بين المعاني وتآخيها، وضرورة ترتيبها، ولزوم انتساب بعضها إلىٰ بعض؛ باب من البلاغة، ونمط من الفصاحة؛ قد جلاه البحث وكشف عنه؛ بإبراز علاقات هذه المعاني وروابطها اللفظية في تلك

الأحاديث النبوية؛ دالا علىٰ مواطنها ومنبها علىٰ مكامنها، وسابرا أغوارها ومظهرا أسرارها.. وهو ما رمىٰ إليه البحث من بيان ما تفيض به البلاغةُ النبويةُ في هذه الأحاديث من معان تتلاقي وتتكامل لتكشف عن جوهر هذا الدين وأساسه المتين.

الكلمات المفتاحية: أنساب ـ روابط ـ علاقات ـ مدار الإسلام ـ المعاني الكلية ـ التدرج ـ اللزوم ـ السبب .

Genealogy of meanings and the jurisprudence of their links in the hadiths on which the orbit of Islam

Aboul Fotouh Abd al-Wahhab al-Rifai Ghayati
Department of Rhetoric and Criticism, Faculty of Arabic Language, Etay Al-Baroud, Al-Azhar University, Egypt.

Email: fetoohgeaty2034@azhar.edu.eg

Abstract:

This research is concerned with the honorable prophetic hadiths on which the orbit of Islam is based, in terms of the relationships that compose them, the bonds that organize them, the threads that weave them, and the connections that unite them, that contribute to revealing these prophetic meanings. Some of them point to each other, and some of them take hold of others, so that they converge and complement in the best and most complete manner.. Whether it is at the level of each hadeeth in its structural construction, or if these hadiths are between each other, with considerations that refer to meanings and expressions; And that is by realizing the relationship and the kinship that combines them, such as the generality, the specificity, the gradation, the promotion, the necessity, the reason, the thumb, the statement, the totality and the detail, and so on. And the verbal bonds that refer to and denote them, such as conjunction, reasoning, conditional, branching, analogy, pronoun, sign, relative, and so on.. They are important foundations in building meanings and their compassion. Reconciliation and fraternization of

meanings, the need to arrange them, and the necessity of affiliation with each other; a door of rhetoric, and a pattern of eloquence; The research has cleared it up and revealed it; By highlighting the relationships of these meanings and their verbal links in those hadiths of the Prophet; Indicating its citizens and alerting its potentialities, exploring its depths and revealing its secrets.. This is what the research aimed at by clarifying the meanings of the prophetic eloquence in these hadiths that converge and integrate to reveal the essence of this religion and its solid foundation.

Keywords: Lineages- Ties- Relationships- Orbit of Islam- Universal meanings- Gradation, necessity- Reason.

مقدمة

نحمدك اللهم ربَّنا بما أنعمت علينا بالإسلام، وجعلتَه أشرفَ الأديان، ورفعت نبينا ﷺ علىٰ سائر الأنام، وأوحيت إليه بيانا هو من مشكاة القرآن، فجعلتَه له تفصيلا وتبيينا، وتخصيصا وتعميما؛ فنسألك أن تفتح علينا ـ لفقه أسرارِ بيانِك ووحيك ـ فتوحَ العارفين، وأن تُبصِّرَنَا بما فيه من لطائفِ الترتيب والتأليف، وأسرارِ التناسب والتصنيف.. آمين، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم أجمعين.

أما بعد،،،

فلما كانت السنةُ النبوية الشريفة كالبيان للقرآن العظيم، وكانت مكانتُها منه؛ مكانةَ المُبيِّن لمبهَمٍ، والمُفصِّل لمجمَلٍ، والمُقَيِّد لمطلَقٍ، والمُخصِّص لعَامٍّ، والمعمم لخاصٍّ ... إلىٰ غير ذلك؛ فقد حظيت بجليل نظر العلماءِ، فاجتمعوا عليها شرحا وتفسيرا، وفقها وتأويلا، حتىٰ أثمر جهدهم علما كثيرا، وفقها جليلا، وفيضا غزيرا، لا ينضب علىٰ مر الزمان.

وكانت نظرة الأئمةِ ثاقبةً، وتأملاتهم شاملةً مستوعبةً؛ بما أدركوا من المعاني الكليةِ والجزئيةِ، واستنبطوا من السنة المطهرة علىٰ سَعَتها وامتدادها، أصولا وأسسًا يقوم عليها الإسلامُ، وأمهاتٍ تدورُ عليها الأحكامُ، وقواعدَ تحمل هذا الأصلَ الكبير وتستوعب فروعَه.

وحُقَّ للدرس البلاغي أن يُعنىٰ بهذه الأصولِ وتلك الأسس، من جهة ما يؤلفُها من علائق، وما ينظمُها من روابط، وما ينسجها من خيوط، وما يجمعها من صلات؛ تجعلُ منها أصلا ثابتًا وفرعا باسقًا.

والبحثُ في هذه الصلاتِ وتلك العلاقاتِ بحثٌ جليل؛ إن استصحب طول النظر، وعمق الملاحظة؛ لإدراك التوافق والائتلاف، أو التباعد والاختلاف، بين المعاني والأساليب، والجمل والتراكيب؛ وقد دلَّ الإمامُ عبدُ القاهر علىٰ هذا النهجِ حين قال: " واعلم أن غرضي في هذا الكلامِ الذي ابتدأته، والأساسِ الذي وضعته، أن أتوصّلَ إلىٰ بيان أمر المعاني كيف تختلف وتتفق، ومن أين تجتمع وتفترق، وأفصلَ أجناسها وأنواعَها، وأتتبّعَ خاصّها ومُشَاعَها، وأبينَ أحوالها في كرم مَنْصبِها من العقل، وتمكُّنِها في نِصَابه، وقُرْب رَحِمِها منه، أو بُعدها ـ حين تُنسب ـ عنه، وكَوْنِها كالحَلِيف الجارِي مجرىٰ النَّسَب، أو الزَّنيم الملصَق بالقوم لا يقبلونه، ولا يمتعضون له ولا يَذُبُّون دونه "[1].

ويقول أيضا: " فإن المعانيَ الشريفة اللطيفةَ لا بُدَّ فيها من بناءِ ثانٍ علىٰ أوّل، وردِّ تالٍ علىٰ سابق "[2].

فكأن للمعاني أرحامًا وأنسابًا وصلاتٍ، بها تتواصل وتتآلف كما يتواصل الناس ويتآلفون، وتجمعهم أرحام وقرابات وأنساب.. فالأرحام التي بين بني البشر؛ هي أرحام في لغتهم؛ لأن لغتهم جزء من ذاتهم.

وكلما تقاربت المعاني وتواصلت عُدّ ذلك من محاسنها ومزاياها، فإن اختلفت وتناكرت، وتباعدت وتدابرت؛ وكانت كالزَّنيم[3] المُلصَق بالقوم

---

(١) أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجاني، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ، دار المدني بجدة، ط: الأولىٰ ١٤١٢هـ- ١٩٩١م(ص٢٦).

(٢) أسرار البلاغة(ص١٤٤).

(٣) الزنيم: الدَّعِيُّ في النسب، المستَلْحَق في قوم ليس منهم.[ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، ولسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ (مادة: زنم)].

لا يقبلونه؛ كان ذلك من معايبها المسقطة لها من مدارج الفصاحة ومعارج البلاغة.

ومن هنا نراهم قد مدحوا من الشعر ما كان متلائما متماثلا مؤتلفا، وجعلوه مناط الحسن وموطن الفضيلة.. حتىٰ قال الجاحظ: " وأجودُ الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهلَ المخارج، فتعلمُ بذلك أنه أُفرغ إفراغا واحدا، وسُبِك سبكا واحدا؛ فهو يجري علىٰ اللسان كما يجري الدهان "(١).

وذموا منه مالم تتلاءم ألفاظُه ولم يكن بينها قِران يجمعها؛ وعدوه من المعيب المخل بالفصاحة ومقدرةِ الشاعر الفنية؛ ووصفوه بأولاد العَلاّت؛ لأنه " إذا كان الشعر مستكرها وكانت ألفاظ البيت من الشعر لا يقعُ بعضُها مماثلا لبعض؛ كان بينها من التنافر ما بين أولاد العَلاَّت. وإذا كانت الكلمة ليس موقعها إلىٰ جنب أختها مَرضِيًّا مُوافقا، كان علىٰ اللسان عند إنشاد ذلك الشعر مَؤونة "(٢).

كما اعتبروا في البيان ما اعتبروه فيما بينهم من صلات وأنساب، فالشاعر الذي يقول البيت وأخيه، أفضل من الذي يقول البيت وابن عمه(٣).

(١) البيان والتبيين، للجاحظ، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: السابعة، ١٤١٨هـ- ١٩٨٨م(١/ ٦٧).

(٢) السابق(١/ ٦٦، ٦٧).

(٣) ينظر: السابق(١/ ٢٠٦).

فتتبين التكلف في الشعر ـ كما يقول ابن قتيبة ـ بأن ترىٰ البيت فيه مقرونا بغير جاره، ومضموما إلىٰ غير لِفْقِه[1].

فكانت هذه الوشيجة وتلك اللُّحمةُ بين المعاني محلَّ عنايتهم، وموضعَ اهتمامهم، فجعلوها من مقاييس الجودة والحسن والفضيلة.

وكان لعلماء المناسبة القرآنية ـ كالرازي، وابن الزبير الغِرناطي، والسيوطي، والبقاعي، والطاهر بن عاشور.. وغيرِهم ـ عنايةٌ فائقة في باب المناسبات والترتيبات بين السور والآيات، بل جعلوا ذلك من أدق اللطائف وأغمض الأسرار في إدراك وجه الإعجاز البياني في القرآن الكريم، وقد أكثر منه الإمام الرازي في تفسيره، وقال: " أكثر لطائف القرآن مُودَعةٌ في الترتيبات والروابط "[2]. " وقال بعض الأئمة من محاسن الكلام أن يرتبط بعضُه ببعض لئلا يكون منقطعا "[3].

وقد أكد الإمام الزركشي علىٰ كثرة فوائد هذا العلم، مع انصراف بعضِ المفسرين أو كثيرٍ منهم عنه، ونقل عن القاضي أبي بكر بن العربي، أن ارتباط آي القرآن بعضِها ببعض حتىٰ تكون كالكلمة الواحدة، متسقة المعاني، منتظمة المباني؛ علمٌ عظيم.

---

(١) الشعر والشعراء، لابن قتيبة، ت: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة(١/ ٩٠).

(٢) التفسير الكبير، للإمام فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٢٠هـ (١٠/ ١١٠).

(٣) البرهان في علوم القرآن، للإمام الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسىٰ البابىٰ الحلبي، ط: الأولىٰ، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م(١/ ٣٦).

وأول من أظهر علمَ المناسبة، الإمامُ أبو بكر النيسابوري، وكان غزيرَ العلم في الشريعة والأدب، وكان يقول علىٰ الكرسي إذا قرئ عليه الآية، لم جعلت هذه الآية إلىٰ جنب هذه؟ وما الحكمة في جعل هذه السورة إلىٰ جنب هذه السورة؟ وكان يُزري علىٰ علماء بغداد لعدم علمهم بالمناسبة[1].. حتىٰ شاع هذا العلم وكثرت فيه المصنفات وكتبت فيه الكتب...

وفي ميدان الحديث الشريف، لم تحاول الدراساتُ البلاغية تطبيق التناسب علىٰ البيان النبوي، مثلما نرىٰ ذلك في القرآن الكريم؛ وهو ميدان واسع خصيب ينبغي أن تكثر فيه أقلام الباحثين، ولا سيما أن الأجلة من شراح الحديث رحمهم الله تعالىٰ قد دلوا علىٰ الكثير في شروحهم، ولفتوا إلىٰ دقائق ترشد إلىٰ خوض عُباب هذا العلم الجليل.

كما أن المحاولاتِ في هذا المضمار مع قلتها لم تَلمس إلا قشورا من شجرة التناسب المباركة، وبقي اللباب في حاجة إلىٰ من يظهره ويخرجه لتعم الفائدة، وتتوثق الصلة بين ما سطَّره العلماء في تناسب القرآن، وبين ما ينبغي أن يُخط في تناسب الحديث الشريف.

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن(١/ ٣٦)، والإتقان في علوم القرآن للإمام السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م(٣/ ٣٦٩، ٣٧٠).

علىٰ أن ما كتب في التناسب ـ مما وقفتُ عليه[1] ـ لا يخرجُ عن كونه: بيانا لأوجه التناسب في ترتيب أبواب الحديث، أو صورا لتناسب المعاني في

(١) **من ذلك: التناسب في صحيح الإمام البخاري دراسة تأصيلية**، د. علىٰ إبراهيم سعود عجين، منشور في كتاب مؤتمر الانتصار للصحيحين، كلية الشريعة الجامعة الأردنية، ٢٠١٠م.[بحث مختصر جدا، أقامه الباحث علىٰ إظهار التناسب بين الكتب والأبواب والتراجم وبعض الأحاديث المفتتح بها الباب والمختتم بها. دون أن يتعرض لذكر أسرار ذلك، واكتفىٰ بنقل كلام بعض الأئمة]. **والتناسب البياني في السنة النبوية**، لمحمد مختار المفتي، منشور بمجلة إسلامية المعرفة، مجلد(١٩)، عدد(٧٣)، ٢٠١٣م.[بحث مختصر جدا عرض فيه الباحث من كلام النقاد والبلاغيين القدامىٰ مقتطفاتٍ لا تتعلق بالتناسب، مطبقا بإيجاز علىٰ بعض الأحاديث؛ معرجا علىٰ كلام بعض المحدثين كالرافعي، ومحمد الصباغ، ذكرا بعض ما يتعلق بالبلاغة النبوية كتناسب الألفاظ ومراعات الجانب الصوتي والإيقاعي فيها. وذلك فيما أرىٰ غيرُ مَعْنِيّ بالتناسب]. **وصور من التناسب في الحديث الشريف**، د. سلامة جمعة علي داود، منشور بمجلة كلية الدراسات الإسلامية للبنات بالإسكندرية، المجلد(٣٠)العدد(١)٢٠١٤م.[بحث قيم، جَدّ فيه الباحث لدراسة ست صور من التناسب في الحديث الشريف، ممهدا بتسلسل المعاني في الحديث الواحد، وتعدد وجوه التناسب. ثم ذكر صورا من التناسب بتأليف المؤتلف وتأليف المختلف، وتناسب المقطع والمطلع وتناسب المعاقد، وملاك المعنىٰ في الحديث، والتناسب بجمع الجوامع، والتناسب بشريف النظم، والمناسبة بين الأحاديث؛ وعَنَىٰ بها: المناسبة بين أحاديث الباب، من حيث تلاقي معانيها لا من حيث إدراك العلاقات المعنوية. وعرَّج علىٰ صلة ذلك بما قبله وبما بعده... والحق أنه جلا كثيرا من الأسرار واللطائف في إظهار التناسب وبلاغته]. **ومن الرسائل العلمية**، ولم أقف عليها: **التناسب بين جمل الحديث الشريف دراسة بلاغية في صحيح البخاري**(دكتوراة)، للباحث/ إبراهيم كامل عثمان محمد، جامعة الأزهر فرع المنصورة، ٢٠١٣م. **ودلالات التناسب اللغوي في صحيح البخاري دراسة تحليلية أسلوبية**(ماجستير) للباحثة/ غادة محمد عمر قنديل، كلية الآداب جامعة بيرزيت، ٢٠١٧م.

بعض الأحاديث، أو تنظيرا بذكر لمحات من كلام الأدباء والنقاد القدامىٰ وبعض المحدثين عن التناسب في السنة؛ لا من الجهة التي تغياها هذا البحث؛ وهي جهة العلاقات المعنوية: كاللزوم والسببية والعموم والخصوص والتدرج والترقي.. إلخ، والروابط اللفظية: كالعطف والتعليل والشرط والتعريف والضمير والموصول.. إلخ؛ وهي أصول، لو تسنىٰ جمع التناسب في الحديث عليها؛ لكان جهدا عظيما وخيرا كثيرا.. فأردت أن أسهم في هذا الميدان ولو بشيء يسير في طريق هذا العلم الجليل في بيان النبوة.

ومن هنا كان هذا الموضوع : " **أنْسَابُ المَعَانِي وفِقْهُ رَوَابِطِها في الأحادِيثِ التي عليها مَدَارُ الإسْلاَمِ** "؛ ليترجمَ عن الغرض المُؤَمّ منه؛ وهو الكشفُ عن العلاقاتِ والصلاتِ بين المعاني الكلية في هذه الأحاديث النبوية، وإدراكُ الوشائج بينها، وبيانُ الروابط اللفظية لهذه المعاني.

وقد اصطفى البحثُ المنهجَ الوصفي؛ ليكون سبيلا في الوصول إلىٰ هدفه المنشود من بيان ما تفيض به البلاغةُ النبويةُ في هذه الأحاديثِ من معانٍ تتلاقي وتتكامل، لتكشف عن جوهر هذا الدين وأساسه المتين.

وقد جاء البحث ـ تبعا لذلك ـ في مقدمة خُصِّصَتْ لبيان أهمية الموضوع ومنهجِه، وخطتِهِ.

وتمهيدٍ ذي شقين:

الشق الأول: تحقيق القول في بيان الأحاديث التي عليها مدار الإسلام.

والشق الثاني: تحرير مصطلح أنساب المعاني.

ومبحثين:

الأول: أنسابُ المعاني وروابطها بعلاقة التدرج.

والثاني: أنسابُ المعاني وروابطها بعلاقة اللزوم.

وخاتمة تَبرُزُ فيها أهمُّ نتائج البحث.

ثم ثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

ومن الله تعالى التوفيق والسداد، والعون والرشاد..
وصلَّى الله على سيدنا محمد و آله و صحبه وسلَّم

التمهيد

أولا : تحقيق القول في بيان الأحاديث التي عليها مدار الإسلام

تعددت أقوال الأئمة في الأحاديث التي عليها مدار الإسلام؛ فبعضهم علىٰ أنها حديث واحد، وقيل حديثان، وعدها بعضهم ثلاثة، وجعلها آخرون أربعة، وقيل خمسة أحاديث، وقيل غير ذلك..

فمن الذين قالوا بأنها حديث واحد: الإمام النووي؛ فقد جعل مدار الإسلام علىٰ حديث تميم الداري رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: « لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ »[(١)]. حيث قال: هذا حديث عظيم الشأن وعليه مدار الإسلام، وأما ما قاله جماعات من العلماء أنه أحد أرباع الإسلام، أي أحد الأحاديث الأربعة التي تجمع أمور الإسلام فليس كما قالوه، بل المدار علىٰ هذا وحده[(٢)].

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت(١/ ٧٤)،(ح:٥٥)، والإمام البخاري في صحيحه تعليقا، فترجم به للباب الأربعين من كتاب الإيمان، ت: د. مصطفىٰ ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٧-١٩٨٧(١/ ٣٠).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ(٢/ ٣٧).

وقال العيني: إن البخاري رحمه الله تعالىٰ ختم كتاب الإيمان بهذا الحديث لأنه حديث عظيم جليل حفيل عليه مدار الإسلام ... وقيل يمكن أن يُستخرج منه الدليل علىٰ جميع الأحكام[1].

وممن قال بأن المدار على حديثين: أبو عُبَيْد ؛ فقد روىٰ محيي السنة (الإمام البغوي) عن يحيىٰ بن سعيد قال: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ، يَقُولُ: جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ جَمِيعَ أَمْرِ الآخِرَةِ فِي كَلِمَةٍ: « مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ »[2]، وَجَمِيعَ أَمْرِ الدُّنْيَا فِي كَلِمَةٍ: « إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »[3]، يَدْخُلانِ فِي كُلِّ بَابٍ[4].

---

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للإمام بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١/ ٣٢١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا علىٰ صلح جَوْرٍ فالصلح مردود، (٢/ ٩٥٩)،(ح:٢٥٥٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور (٣/ ١٣٤٣)،(ح: ١٧١٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور، باب النية في الأيمان،(٦/ ٢٤٦١)،(ح:٦٣١١) ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة ، باب قوله صلىٰ الله عليه وسلم : «إنما الأعمال بالنية» (٣/ ١٥١٥)،(ح:١٩٠٧) بالإفراد في النية، وكلاهما أخرجه مطولا وسيأتي ذكره بلفظ مسلم.

(٤) شرح السنة، للإمام البغوي، ت: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م،(١/ ٢١٨) ، وينظر: شرح الطيبي علىٰ مشكاة المصابيح المسمىٰ بـ (الكاشف عن حقائق السنن) للإمام الطيبي، ت: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، مكة المكرمة – الرياض، ط: الأولىٰ، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، (٢/ ٦٠٣).

وممن عدها ثلاثا: الإمام أحمد بن حنبل، حيث قال : أصول الإسلام علىٰ ثلاثة أحاديث: «الأعمال بالنية»[١]، و« الحلال بَيِّن، والحرام بَيِّن »[٢]، و« من أحدث في أمرنا ما ليس فيه فهو رد»[٣].

وممن جعلها أربعة أحاديث، الإمام أبو داود؛ فقد رُوي عنه أنه قال: نظرت في الحديث المسند، فإذا هو أربعة آلاف حديث، ثم نظرت، فإذا مدار أربعة آلاف حديث علىٰ أربعة أحاديث: حديث النعمان بن بشير: «الحلال بين والحرام بين»[٤] ، وحديث عمر: «إنما الأعمال بالنيات»[٥]،

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الإيمان ، بَابُ فَضْلِ مَنِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ ، (١/ ٢٠) (ح:٥٢) وفي كتاب البيوع بَابٌ: الحَلاَلُ بَيِّنٌ، وَالحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ (٣/ ٥٣) (ح:٢٠٥١) بلفظ : « الحَلاَلُ بَيِّنٌ، وَالحَرَامُ بَيِّنٌ» (جزء من حديث) ، ومسلم في صحيحه: كتاب البيوع ، بَابُ أَخْذِ الْحَلاَلِ وَتَرْكِ الشُّبُهَاتِ (٣/ ١٢١٩) (ح: ١٥٩٩) بلفظ : « إِنَّ الْحَلاَلَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّن » كلاهما مطولا، وسياتي ذكره كاملا.

(٣) سبق تخريجه، **وينظر قول الإمام أحمد في**: كشف المشكل من حديث الصحيحين، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، ت: د. علي حسين البواب، دار الوطن – الرياض(١/ ٨٥)، وجامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، للإمام ابن رجب الحنبلي، ت: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: السابعة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م(١/ ٦١).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

وحديث أبي هريرة: «إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا»[1]، وحديث: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه »[2].

قال: فكل حديث من هذه ربع العلم.

وعن أبي داود أيضا، قال: كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته كتاب " السنن "، جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث: أحدها: قوله ﷺ: « إنما الأعمال بالنيات »[3]، والثاني: قوله ﷺ: « مِن حسن إسلام المرء تركه ما لا يَعنيه »[4]، والثالث: قوله ﷺ: « لا يكون المؤمن مؤمنا حتىٰ يرضىٰ لأخيه ما يرضىٰ لنفسه »[5]،

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها(٢/ ٧٠٣)،(ح: ١٠١٥) مطولا، وسياتي ذكره كاملا.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب: (١١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ت: أحمد محمد شاكر، وآخرين(٤/ ٥٥٨)،(ح:٢٣١٧)، وابن ماجة في سننه، كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسىٰ البابي الحلبي(٢/ ١٣١٥)،(ح: ٣٩٧٦)، والإمام أحمد في مسنده، ت: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط: الأولىٰ، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م(٢/ ٣٥٢)،(ح:١٧٣٧)، جميعا بلفظه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه (١/ ١٤)،(ح:١٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدليل علىٰ أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير(١/ ٦٧)،(ح:٤٥) كلاهما بلفظ « لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّىٰ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ »، وزاد مسلم:« أو لجاره » بعد قوله:« لأخيه ».

والرابع: قوله ﷺ: « الحلال بين والحرام بين »[١].

وفي رواية عنه، قال: أصول السنن في كل فن أربعة أحاديث: حديث عمر « الأعمال بالنيات»[٢]، وحديث: « الحلال بين والحرام بين »[٣]، وحديث: « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه »[٤]، وحديث: « ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس »[٥].

وقد نظمها أبو الحسن طاهر بن مُفوِّز المُعافري في بيتين بقوله:

عُمــدةُ الــدين عنــدَنا كلمــاتٌ ... أربــعٌ مِــن كــلام خيــر البريّــهْ
اتَّــقِ الشــبهاتِ وازْهَــدْ ودَعْ ... ما ليسَ يَعنيكَ واعمَلنْ بنيّه[٦]

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) رواه ابن ماجة في سننه، كتاب الزهد، باب الزهد في الدنيا،(٢/ ١٣٧٣، ١٣٧٤)،(ح رقم:٤١٠٢)، [وعلق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي بقوله: في الزوائد في إسناده خالد بن عمرو وهو ضعيف متفق علىٰ ضعفه. واتهم بالوضع. وأورد له العقيلي هذا الحديث وقال ليس له أصل من حديث الثوري . لكن قال النووي عقب هذا الحديث رواه ابن ماجة وغيره بأسانيد حسنة].

(٦) ينظر: معالم السنن، وهو شرح سنن الإمام أبي داود، للإمام الخطابي، المطبعة العلمية – حلب، ط: الأولىٰ١٣٥١هـ-١٩٣٢م (٤/ ٣٦٥، ٣٦٦)، وإكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، ت: د. يحيىٰ إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط: الأولىٰ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م،(٥/ ٢٨٤)، وجامع العلوم والحكم(١/ ٦٢، ٦٣).

وعن إسحاقَ بنِ رَاهَوَيْهِ قال: أربعة أحاديث هي من أصول الدين: حديث عمر: « إنما الأعمال بالنيات »[1]، وحديث: « الحلال بين والحرام بين »[2]، وحديث « إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه »[3]، وحديث: « من صنع في أمرنا شيئا ليس منه فهو رد »[4].

وقال بعض أهل العلم: هذه الأحاديث الأربعة عليها مدار الإسلام، فكل واحد منها ربع الإسلام، ثم أضاف النَّاس إلىٰ هذه الأحاديث ما هو من جنسها من الأحاديث الكلية[5].

وممن قال بأنها خمسة أحاديث: الإمام أبو داود أيضا، ففي رواية أخرىٰ عنه أنه قال: الفقه يدور علىٰ خمسة أحاديث:« الحلال بين والحرام بين »[6]، وقوله ﷺ:« لا ضرر ولا ضرار »[7]، وقوله: « الأعمال

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب " ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين"(٦/ ٢٧١٣)،(ح: ٧٠١٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته(٤/ ٢٠٣٦)،(ح: ٢٦٤٣)، مطولا، وسيأتي ذكر لفظ البخاري كاملا.

(٤) سبق تخريجه، **وينظر قول إسحاق بن راهويه في:** جامع العلوم والحكم(١/ ٦٢).

(٥) ينظر: التعيين في شرح الأربعين للإمام الطوفي، ت: أحمد حَاج محمّد عثمان، مؤسسة الريان، بيروت، المكتَبة المكيّة، مكّة المكرمة، ط: الأولىٰ،١٤١٩هـ-١٩٩٨م(١/ ٢٣).

(٦) سبق تخريجه.

(٧) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب الأحكام، باب مَن بنىٰ في حقه ما يضر بجاره،(٢/ ٧٨٤)،(ح:٢٣٤١)، [وعلق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي بقوله: في

بالنيات»[١]، وقوله: «الدين النصيحة»[٢]، وقوله: « ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم »[٣].

ومنهم من أوصلها إلى ثلاثين حديثا، كالإمام النووي في كتاب الأذكار، إذ يقول: فهذا آخر ما قصدته من هذا الكتاب، وقد رأيت أن أضم إليه أحاديث تتم محاسن الكتاب بها إن شاء الله تعالىٰ، وهي الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، وقد اختلف العلماء فيها اختلافا منتشرا، وقد اجتمع من تداخل أقوالهم مع ما ضممته إليها ثلاثون حديثا[٤].

فذكر الأحاديث التي قال العلماء بأن مدار الإسلام عليها، وضم إليها ما رآه داخلا في أصول الدين.

الزوائد في إسناده جابر الجعفي متهم، والحاكم في المستدرك،(جزء من حديث) كتاب البيوع، (٢/ ٦٦)،(ح: ٢٣٤٥). وقال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه »].

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ،(٦/ ٢٦٥٨)،(ح: ٦٨٥٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر،(٢/ ٩٧٥)،(ح: ١٣٣٧) . مطولا ، وسيأتي لفظه كاملا للبخاري في صحيحه.

وينظر قول الإمام أبي داود في: كشف المشكل(١/ ٨٥)، وجامع العلوم والحكم(١/ ٦٣).

(٤) ينظر: الأذكار للإمام النووي، ت: عبد القادر الأرنؤوط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م(ص٤٠٥).

ومن العلماء من وصف أحاديثَ غيرَ هذه المذكورة بأنها من أصول الإسلام، أو أمهات الدين، أو عليها مداره، وهي كثيرة في كلامهم رحمهم الله تعالىٰ.

بيد أني سأكتفي بما ذكره الأئمة، وما أوردته آنفا من أقوالهم؛ فيؤخذ منها مع اختلاف روايات النقل عنهم، أن الأحاديث التي عليها مدار الإسلام تنحصر في أحد عشر حديثا، وهي:

الأول: حديث عمرَ بنِ الخطاب رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لامْرِئٍ مَا نَوَىٰ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَىٰ مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ »(١).

الثاني: حديث تميمِ الداري رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « الدِّينُ النَّصِيحَةُ » قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: « لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ »(٢).

الثالث: حديث عائشةَ رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: « مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ »(٣).

الرابع: حديث النعمانِ بن بشير رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « إِنَّ الْحَلالَ بَيِّنٌ، وَإِنّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ

(١) سبق تخريجه. واللفظ لمسلم(ح:١٩٠٧).

(٢) سبق تخريجه. وهو لمسلم(ح: ٥٥).

(٣) سبق تخريجه. للشيخين بلفظهما.

كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَىٰ الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَىٰ حَوْلَ الْحِمَىٰ، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَىٰ، أَلا وَإِنَّ حِمَىٰ اللهِ مَحَارِمُهُ، أَلا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلا وَهِيَ الْقَلْب »(١) .

الخامس: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: « أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ:: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ٥١﴾ [سورة المؤمنون:٥١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ﴾ [سورة البقرة:١٧٢]، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَىٰ السَّمَاءِ، يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّىٰ يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟ »(٢).

السادس: حديث أبي هريرة أيضا، أن رسول الله ﷺ قال: « مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لا يَعْنِيهِ »(٣).

(١) سبق تخريجه. واللفظ لمسلم(ح: ١٥٩٩).

(٢) سبق تخريجه. وهو لمسلم(ح: ١٠١٥).

(٣) سبق تخريجه.(الترمزي وابن ماجة وأحمد).

السابع: حديث أنسٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: « لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ »(١).

الثامن: حديث سهلِ بن سعد الساعدي رضي الله عنه، قال: أَتَىٰ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ دُلَّنِي عَلَىٰ عَمَلٍ إِذَا أَنَا عَمِلْتُهُ أَحَبَّنِي اللهُ وَأَحَبَّنِي النَّاسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:« ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللهُ، وَازْهَدْ فِيمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ يُحِبّوكَ »(٢).

التاسع: حديث عبدِ الله بن مسعود رضي الله عنه، يقول: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: « إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يُبْعَثُ إِلَيْهِ المَلَكُ، فَيُؤْذَنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيَكْتُبُ: رِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَعَمَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّىٰ لا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُ النَّارَ. وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا»(٣).

العاشر: حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: « لا ضَرَرَ وَلا ضِرَارَ»(٤).

---

(١) سبق تخريجه . للشيخين، وفي مسلم(لأخيه أو لجاره) علىٰ الشك.

(٢) سبق تخريجه. ابن ماجة في سننه(ح رقم: ٤١٠٢).

(٣) سبق تخريجه. واللفظ للبخاري(ح: ٧٠١٦)

(٤) سبق تخريجه. ابن ماجة في سننه(ح:٢٣٤١).

الحادي عشر: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: « دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ سُؤَالُهُمْ واخْتِلافُهُمْ عَلَىٰ أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ »(١).

(١) سبق تخريجه. واللفظ للبخاري(ح: ٦٨٥٨).

ثانيا: تحرير مصطلح أنساب المعاني

الأنساب: جمع نسب، وهو القرابة والصلة. قال ابن فارس: النُّونُ وَالسِّينُ وَالْبَاءُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ قِيَاسُهَا اتِّصَالُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ. مِنْهُ النَّسَبُ، سُمِّيَ لاتِّصَالِهِ وللاتِّصَالِ بِهِ... وَالنَّسِيبُ: الطَّرِيقُ الْمُسْتَقِيمُ، لاتِّصَالِ بَعْضِهِ مِنْ بَعْض[1]. وفي اللسان بمعنىٰ القرابة، وتقول: ليس بينهما مناسبة أي مشاكلة[2]. وقال الزركشي: والمناسبة لغة: المقاربة، وفلان يناسب فلانا، أي يقرب منه ويشاكله، ومنه النسيب الذي هو القريب المتصل، كالأخوين وابن العم ونحوه؛ وإن كانا متناسبين بمعنىٰ رابط بينهما، وهو القرابة[3].

واصطلاحًا: علم تعرف منه علل ترتيب الأجزاء ... للاطلاع علىٰ الرتبة التي يستحقها الجزء؛ بسبب ما له ـ بما وراءه وما أمامه ـ من الارتباط والتعلق، الذي هو كلُحمة النسب[4].

والمراد بأنساب المعاني إذاً: العلاقات والصلات والوشائج التي تؤلف بينها؛ فكأن المعاني تتناسب وتتقارب كما يتناسب الناس ويتقاربون، وكلما قويت الصلة والعلاقة بينها كان ذلك أدعىٰ إلىٰ ترابطها وتلاحمها، ومن ثم قوتها في الدلالة وحسن الإبانة.

---

(١) مقاييس اللغة(مادة: نسب).

(٢) لسان العرب(مادة: نسب).

(٣) البرهان في علوم القرآن(١/ ٣٥).

(٤) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، للإمام البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة(١/ ٥).

وهذه الإبانة لا تتأتي إلا بما تُوخِّي من حسن المؤانسة والوفاق بين المفردات والجمل والتراكيب، بل يتعدىٰ ذلك ـ في البيان العالي ـ إلىٰ النص كوحدة كلية، والخطاب كوسيلة إقناعية.

ولعل هذا يدفع إلىٰ القول بأن تناسب المعاني له صلة وقربىٰ بنظرية النظم، المتعلقة بترتيب المعاني وتأليفها في نطاق الجملة أو الجملتين ونحوِهما.

والحق أنه رغم التقارب بينهما إلا أنهما يتباينان نوعا ما، فالعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص؛ إذ ينظر التناسب في البلاغة الممتدة في آفاق النص بجهاته المتنوعة، وإدراك العلاقات بين النصوص المختلفة أيضا؛ بينما يختص النظم بالبحث في وجوه الإبانة في تصريف الترتيب في الجملة أو الجمل.

فالتناسب إذن " يحيط بالنص كله علىٰ تباعد جمله واختلاف أغراضه؛ لأنه تتبع للمعاني وجهات انتساب بعضها إلىٰ بعض وأحوالها في بعض، فتتقارب وتتعانق علىٰ تباعدها. والنظم هو التعليق بتوخي معاني النحو ـ كما ذكر عبد القاهر[(١)] ـ وهو صفة محدودة تحفظ التماسك وتحكم النسج بين الجملة والجملتين، أو ما تقارب دون ما اختلف وتباعد "[(٢)].

(١) ينظر: دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط: ثالثة ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م(ص ٥٥، ٨١، ٣٦١)علىٰ سبيل المثال.

(٢) التناسب في تفسير الرازي دراسة في أسرار الاقتران، رسالة دكتوراه، إعداد/ منال مبطي حامد المسعودي، إشراف: د/ محمد محمد أبو موسىٰ، مخطوطة بكلية اللغة العربية جامعة أم القرىٰ، بدون تاريخ (ص٧١).

والوصل والربط بين وِحْدات الكلام قد يكون ظاهرا جليا يدرك من حاقّ الألفاظ[1]، وهذا يمثل الروابط اللفظية، وقد يكون مستترا خفيا، فيستنبط من جهة المعاني، وهو ما يمثل العلاقات المعنوية.

فثمة علاقاتٌ معنويةٌ بين هذه الأحاديث النبوية الشريفة، كالسببية، واللزومية، والعموم والخصوص، والتدرج، والترقي، والإبهام والبيان، ونحو ذلك.. وروابط لفظية كالعطف، والتفريع، والشرط، والتعليل، والقياس، والضمير، والموصول، والإشارة.. وغير ذلك..

وهي علاقات تؤلف بين نظم الحديث الواحد في بنائه التركيبي، أو بين معاني الأحاديث المختلفة فتجعلها متآلفة علىٰ اختلافها متقاربة علىٰ بعدها، تتلاقىٰ وتتكامل ويجمعها قِران واحد، يصل الأول منها بالثاني، أو يرد اللاحق علىٰ السابق، حتىٰ تصير في جملتها أُمًّا تتناسل منها الكثير من الأحكام، وأصلا تتفرع منه العديد من الأغصان.

وقد أشار الإمام الزركشي وغيرُه إلىٰ هذه العلاقات وأهميتها في إحكام الكلام وترابطه وتلاؤمه، وذلك في حديثه عن علم المناسبة القرآنية، وأن مرجعها في الآيات ونحوها إلىٰ معنىٰ رابط بينها، عام أو خاص، عقلي أو حسي أو خيالي، أو غير ذلك من أنواع العلاقات. أو التلازم الذهني؛ كالسبب والمسبب، والعلة والمعلول، والنظيرين، والضدين، ونحوه. أو التلازم الخارجي؛ كالمرتب علىٰ ترتيب الوجود الواقع في باب الخبر.

(١) حاقُّ الشيء: وسطه.[ينظر: اللسان (مادة: حقق)].

وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذا بأعناق بعض، فيقوىٰ بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم، المتلائم الأجزاء[١].

فإذا نُقلت هذه الفكرة من حقل الدراسات القرآنية وغُرست في حقل الأحاديث النبوية أثمرت وآتت أكلها كل حين؛ لأن القرآن الكريم كما تتناسب آياته وسوره ومطالعه ومقاطعه ومعاقده، ومعانيه ومراميه، حتىٰ إنه ليتسلسل من أوله إلىٰ آخره في سلسلة متصلة غير منقطعة؛ فكذلك الحديث النبوي الشريف، تتناسب معانيه وتتواصل ويكمل بعضها بعضا، ويدل بعضها علىٰ بعض.. وهذه الفكرة العالية لو أُبِينَ عنها وظهرت إلىٰ الساحة العلمية لأفادت إفادة باهرة، ولكنها فكرة كبيرة تحتاج إلىٰ جهد كبير وعمل دؤوب.

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن(١/ ٣٥، ٣٦)، والإتقان في علوم القرآن(٣/ ٣٧١).

المبحث الأول

أنساب المعاني وروابطها بعلاقة التدرج

يعد التدرج من المظاهر الأسلوبية التي تجعل الكلام مترابطا مؤتلفا آخذا بعضُه بحُجْزَة بعض، ولذا اتخذه البيان النبوي وسيلة من وسائل الإبانة والإيضاح والإقناع والتأثير؛ لما له من سلطان في الكشف عن المعاني بعرضها علىٰ سبيل الترتيب والتسلسل، باعتبارات كثيرة ومتنوعة يكشف عنها سياقها الذي وردت فيه.

والتدرج في اللغة: هو التنقل شيئا فشيئا، والتّصعُّد درجةً درجةً[1]، ويكون في المعاني علوا أو دنوا، ولذا أشار العلماء إلىٰ اعتبارات متنوعة تُبِينُ عنه وتدل عليه، كمراعاة السبق الزمني، والعلة، والسببية، والرتبة، والداعية، والتعظيم، والشرف، والترقي والتدلي، والغلبة، والكثرة، والاهتمام، ونحو ذلك[2].

والشأن فيه هو النظر في مراتب المعاني وبناء بعضها علىٰ بعض وجعل بعضها بسبب من بعض؛ فتتآصر وتتناسب، وتتواءم وتتلاءم، حتىٰ تصير كالبناء في تلاحم الأجزاء.

ومراعاة التدرج في عرض المعاني وحسن ترتيبها مما يتحدر به الكلام، ويتعانق به النظم، وتقوىٰ به الصلة، وتتمكن به المعاني، ويتوثق به الأسلوب.

---

(١) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضىٰ الزبيدي، دار الفكر، بيروت،ط: الأولىٰ، ١٤١٤هـ ، والمعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة (مادة: درج).

(٢) يراجع: البرهان(٣/ ٢٣٩- ٢٦٢)، والإتقان(٣/ ٤٠- ٤٧).

وبالنظر في الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، نراها قد تقاربت أواصرها وتناسبت معانيها، وانتظمت كل مجموعة منها تحت علاقة من علاقات المعاني؛ فوقع التصنيف بينها علىٰ وَفْق ذلك.

وقد انتظم في سلك علاقة التدرج من الأحاديث الأمهات ما يأتي:

١- قوله ﷺ: « إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يُبْعَثُ إِلَيْهِ المَلَكُ، فَيُؤْذَنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيَكْتُبُ: رِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَعَمَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّىٰ لا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُ النَّارَ. وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا ».

٢- وقوله ﷺ: « إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لامْرِئٍ مَا نَوَىٰ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلىٰ دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَىٰ مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ ».

٣- وقوله ﷺ: « الدِّينُ النَّصِيحَةُ » قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: « لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ ».

التدرج بين الأحاديث:

والتدرج بين هذه الأحاديث الشريفة يحتاج إلىٰ قدر من التأمل والروية؛ لأنه قائم علىٰ اعتبارات متنوعة؛ تبعا لتنوع وجوه المعنىٰ؛ كالعموم والخصوص، أو اعتبار الأصل والفرع، أو غير ذلك.

فإذا اعتبرنا معنىٰ العموم والشمول، يكون التدرج بينها من العموم إلىٰ الخصوص؛ فإن حديث الخلق أصل جامع فيه معنىٰ الاستغراق والشمول؛ لأنه يشمل المبدأ والمعاد، وما يعقب ذلك من استحقاق العذاب أو النعيم، فوقع التدرج فيه من بداية الخلق وأطواره إلىٰ النهاية بدخول الجنة أو النار؛ فكانت الأعمال فيه عامة بدلالة المقام والسياق.

كما أن قِوامَ هذا الحديث؛ العملُ الذي هو طاعة الله تعالىٰ وعبادته، وهي الغاية من الخلق؛ كما قال عز اسمه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [سورة الذاريات:٥٦]، ومن ثم رتب عليه السعادة أو الشقاوة. فالعمل فيه عام مطلق، خصص بعد ذلك وقيد بعمل أهل الجنة، وعمل أهل النار؛ فكأن ما بعده من الحديث تناسل منه، فالعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص.

ثم سار التدرج من هذا العموم، إلىٰ الخصوص المعتبر في الأعمال في حديث النية، فانتقل إلىٰ العمل المقيد بالنية التي هي عمل القلب؛ لأنها أساسُ صلاحِ العمل وفسادِه، فيترتب عليها القبولُ أو الرد، " فالنية هي الأصل الذىٰ تقاس به الأعمال؛ ولذا كانت هذه الجملة: « إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ » في غاية الإيجاز؛ لأنها جمعت كل ما يصدر عن العبد في كلمة واحدة هي (الأعمال)، وجمعت الأصل الذىٰ توزن به في كلمة واحدة هي (بالنية)"[1]، ولذا رَتّب عليها قبولَ الهجرة ـ كمثال عملي للأعمال ـ أو عدمَ قبولها بعد ذلك؛ ردا لآخر الكلام علىٰ أوله، ودلالة الأول منه علىٰ الآخِر.

ثم تدرج إلىٰ تخصيص صورة من تلك الأعمال، هي النصيحة ، وهي عمل الجوارح؛ فوقع التدرج بين هذه الأحاديث من الأصل إلىٰ الفرع ومن العام إلي الخاص؛ تناسبا في المعنىٰ وتكاملا في البيان.

(١) ينظر: صور من التناسب في الحديث الشريف، د. سلامة جمعة داود(ص٨٠٦).

ومما يؤيد هذا العموم المعنوي الذي اشتمل عليه حديث الخلق، في اللفظ؛ التعبير بلفظ " أحد " في قوله ﷺ: « إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ »، وقوله: « فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ »، وقوله: « وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ"، وهو نكرة، والنكرة في أصل وضعها تفيد العموم والشيوع، فإذا انضم إليها أن أضيفت إلىٰ ضمير خطاب الجمع ـ كما هنا ـ دل ذلك أيضا علىٰ عموم المخاطبة، فيشمل ذلك كل من يتأتىٰ منه الخطاب، فالمراد معشر بني آدم.

وقد يُشكِل ذلك بكونها في سياق الإثبات، والنكرة إنما تكون أكثر عموميةٍ في سياق النفي، قلتُ: يَعرِضُ لها العمومُ أيضا في سياق الإثبات تبعا لاقتضاء المقام.

علىٰ أن " أحَد " في معنىٰ الجماعة، فيفيد العموم بحسب الوضع ـ كما نص علىٰ ذلك الأئمة ـ ولهذا ساغ أن يضاف إليه " بيْن "، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [سورة البقرة:١٣٦]. ويفيد عموم الجماعات.. وله تصرفات كثيرة في استعماله، ولذا جعله الفراء للواحد والجمع في النفي(١).

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء، ت: أحمد يوسف النجاتي، وآخرَيْن، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط: الأولىٰ(٣/ ١٨٣)، والكشاف للإمام الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٧هـ (١/ ١٩٥)، والبحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط:١٤٢٠هـ (١/ ٦٥١)، وروح المعاني، للألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت(١/ ٣٩٥، ٣٩٦).

وأيضا بناء الحديث علىٰ أسلوب الترتيب[1] في ذكر أطوار الخلق ومراحل النشأة الأولىٰ، وجاء ذلك علىٰ وَفق ترتيبها في الخلقة الطبيعية؛ فإنه لا يخرج عنه فرد، بل يشمل جميع الخلق.

ويؤازره في الدلالة علىٰ العموم؛ صحةُ التقسيم[2]، فقد استوفىٰ جميعَ الأقسام؛ لأن الناس في الآخرة قسمان: شقي وسعيد، كما قال تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [سورة هود:١٠٥]، والشقي من عمل بعمل أهل النار، كما أن السعيد من عمل بعمل أهل

الجنة. وقال الرازي: السعيد هو الذي يكون من أهل الثواب، والشقي هو الذي يكون من أهل العقاب[3].

---

(١) **الترتيب**: هو أن يورد أوصافا شتىٰ في موضوع واحد، أو في بيت وما بعده علىٰ الترتيب، ويكون ترتيبها في الخلقة الطبيعية، ولا يُدخل فيها وصفًا زائدًا عما يوجد علمه في الذهن أو في العيان.[ينظر: خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي، ت: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط: الأولىٰ،١٩٨٧م(٢/ ٢٨٤)، والإتقان في علوم القرآن(٣/ ٣٠٨)].

(٢) **التقسيم**: هو أن تقسّم الكلام قسمة مستوية تحتوي علىٰ جميع أنواعه، ولا يخرج منها جنس من أجناسه، كقوله تعالىٰ:﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[الرعد:١٢]، وهذا أحسن تقسيم؛ لأنّ الناس عند رؤية البرق بين خائف وطامع، ليس فيهم ثالث.[الصناعتين لأبي هلال العسكري، ت: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ(ص٣٤١)].

(٣) التفسير الكبير(١٨/ ٣٩٩).

وعن ابن عباس: الشقي من كتبت عليه الشقاوة، والسعيد الذي كتبت له السعادة(١).

فدل ذلك علىٰ أن أهل الموقف لا يخرجون عن هذين القسمين. والله تعالىٰ أعلم.

والتدرج من عموم الأعمال في حديث الخلق، إلىٰ خصوصها في حديث النية؛ منظور فيه إلىٰ اعتبار النية وتقييد العمل بها؛ فتأسس حديث النية علىٰ هذه الخصوصية؛ تدرجًا من العام، وهو الأعمال المطلقة في الأول، إلىٰ الخاص وهو الأعمال المقيدة بالنية في الثاني.

وهذا التقييد في اللفظ أدل علىٰ تقييد المعنىٰ وتخصيصه، حيث قيدت الأعمال وعلقت بالجار والمجرور " بالنية " بأسلوب القصر بـ" إنما " وتعريف المبتدأ باللام؛ لإفادة الاختصاص والتوكيد، فإن الأعمال إنما تكون معتبرة بالنية، ولا عبرة لها إذا خلت عن النية.

وكذا التدرج من حديث النية إلىٰ حديث النصيحة جاء علىٰ هذا النهج؛ حيث خص النصيحة من الأعمال المقيدة بالنية، والنصيحة عمل اللسان، كما أن النية عمل القلب، فوقع التدرج ـ علىٰ هذا الاعتبار ـ من الداخل إلىٰ الخارج، ومن الباطن إلىٰ الظاهر.

فمبنىٰ حديث النية علىٰ إصلاح الباطن، ومبني حديث النصيحة علىٰ إصلاح الظاهر، فجاء التدرج من الجانب القلبي إلىٰ الجانب السلوكي والعملي؛ " فالطاعات إما متعلقة بالقلب كالإخلاص والإيمان ونحوهما،

(١) البحر المحيط(٦/ ٢١٠).

أو بالجوارح كالعبادات العملية ونحوها"[1]، وعلىٰ هذين مدار الدين؛ " لأن الدين إما ظاهر، وهو العمل، أو باطن، وهو النية"[2]. فكأن إصلاح الباطن أصل في إصلاح الظاهر وقائد إليه، فتكامل البيان عن المعنىٰ المقصود بهذه الصلة القائمة بين الحديثين.

وقد ترتكز علاقة التدرج بين الحديثين علىٰ اعتبار الأهمية، فإن تصحيح النية وحسن الطوية أهم وأوكد وأسبق من النصح للنفس والغير. ولما كان إصلاح الباطن آكد من إصلاح الظاهر؛ لأن الظاهر متفرع عليه، فلا جرم وقع التدرج من الأصل إلىٰ الفرع.

ويمكن أن يكون المسلكُ في ترتيب المعاني وتعالقها بين الحديثين ـ حديث النية، والنصيحة ـ هو مسلك الترقي[3]، حيث جاء البيان الأول في شأن النية، سبيلا إلىٰ البيان الثاني، الذي هو إخلاص النصح للمنصوح، فارتقىٰ بالعمل من علاقته بخاصة النفس إلىٰ علاقته بالغير.

---

(١) التعيين في شرح الأربعين للطوفي(ص٢٤).

(٢) ينظر: شرح الأربعين النووية، لابن دقيق العيد، مؤسسة الريان، ط: السادسة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م(ص٢٢).

(٣) **الترقي والتدلي**: هو ذكر المتعدّدات من جنس أو نوع أو صنف واحد، إذا كان بينها تفاضل في الدَّرَجات أو المراتب، إمَّا من الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ ترقّيًا، أو من الأعلىٰ إلىٰ الأدنىٰ تدلّيًا. [ينظر:الإتقان في علوم القرآن(٣/ ٤٦)، والبلاغة العربية، عبد الرحمن حسن حَبَنَّكَة، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط: الأولىٰ،١٤١٦هـ- ١٩٩٦م(٢/ ٤٦١، ٤٦٢)].

وفي اللفظ ما يشير إلىٰ هذا الاختصاص المعنوي، كالتعريف في قوله: " الدِّينُ النَّصِيحَةُ "، فإنه يفيد القصر بتعريف الطرفين، حيث قصر الدين علىٰ النصح، وهو قصر إضافي؛ لاشتمال الدين الحنيف علىٰ غيره من سائر الأعمال، لكن اختصاصه هنا لأهميته ورسوخ قدمه في الدين، حتىٰ جعل كأنه الدين كله؛ مبالغةً في علو مكانه منه.

التدرج في بناء الأحاديث:

وإذا كان التدرج بين هذه الأحاديث إنما يدق ويخفىٰ فيحتاج إلىٰ قدر من التأمل وإنعام النظر وإعمال الفكر، وصولا إلىٰ تكامل هذه المعاني وإدراك اللحمة وأواصر النسب بينها؛ فإنه يتجلىٰ في البناء التركيبي لكل حديث منها، مما يعضد المعاني ويجمع معاقدها.

فحديث الخلق: « إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ... »؛ جاء مبنيا علىٰ أساس التدرج من بدايته إلىٰ نهايته في ترابط وثيق ونظام بديع؛ لأن مبناه علىٰ بيان أطوار الخلق ومراحل النشأة، وصولا إلىٰ النهاية بدخول النار أو الجنة، فاستوعب ذلك أحوال الإنسان، ففيه بيان أمر " المبدأ والمعاد، وما يتعلق ببدن الإنسان وحاله في الشقاء والسعادة "[(١)]، ولذا روعي في ترتيب هذه الأطوار وتلك المراحل؛ التدرجُ الزمني تبعا لحدوثها، بتقديم الأسبق في الوجود فما يليه؛ فابتدأ بمرحلة الخلق والتكوين، ثم تدرج إلىٰ مرحلة العمل والتكليف الموصلة إلىٰ الشقاوة أو السعادة. وفي ذلك بيان لقدرة الله

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ(١١/ ٤٨٨).

تعالىٰ وعظمته في خلقه، وعنايته به في كل مراحله؛ ليترتب علىٰ ذلك إفراده وحده بالعبادة دون ما سواه.

فإن قلت: ما الحكمة في هذا التدريج والتحويل من حالة إلىٰ حالة مع قدرته تعالىٰ علىٰ خلق الإنسان في لمحة؟ قلت: فيه فوائد وعبر ذكرها العلماء، منها: أنه لو خلقه دفعة واحدة يشق ذلك علىٰ الأم؛ لأنها لم تكن معتادة بذلك، وربما يُظن علة، فجعل أولا نطفة لتعتاد بها مدة، ثم علقة مدة، وهكذا إلىٰ الولادة. ومنها: إظهار نعمته وقدرته؛ ليعبدوه ويشكروا له، حيث قلبهم من تلك الأطوار إلىٰ كونهم إنسانا حسن الصورة مزينا بالعقل والفطنة. ومنها: إظهار قدرته علىٰ البعث؛ لأن من قدر علىٰ خلق الإنسان من ماء، ونفخ الروح فيه؛ يقدر علىٰ خلقه بعد صيرورته في القبر ترابا، ونفخ الروح فيه، وحشره في القيامة للحساب والجزاء[1].

وبناء الفعل للمفعول في: « يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ... ثُمَّ يُبْعَثُ إِلَيْهِ المَلَكُ، فَيُؤْذَنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ »؛ مؤذن بطلاقة هذه القدرة الإلهية، والهيمنة علىٰ الخلق، فينفعل المأمور بأمره تعالىٰ.

وهذا التدرج الزمني في المعنىٰ يظلله من الروابط اللفظية التعبير بـ" ثم"، والربط بها بين تلك الأطوار للإشعار بالمدة الزمنية " التي تتخلل بين

(١) ينظر: المفاتيح في شرح المصابيح، للإمام المظهري، ت: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، الكويت، ط: الأولىٰ،١٤٣٣هـ- ٢٠١٢ م(١/ ١٧٧، ١٧٨)، وشرح الطيبي علىٰ المشكاة(٢/ ٥٣٤).

الطَّوْرين، ليتكامل فيها الطَّوْر"[1]؛ فإن دلالتها علىٰ الترتيب والتراخي توحي باختصاص كل طور من هذه الأطوار بصفته ومدته التي يتشكل فيها ويتخلق بقدرة الله تعالىٰ، فيُجمع خلق الإنسان أربعين يوما، إلىٰ أن يصير علقة، ثم يتدرج في تلك الأطوار؛ كما توجب ترتب هذه الأطوار بعضِها علىٰ بعض.

وأيضا من الروابط اللفظية التي تجمع بين هذه القرائن؛ الضمير العائد علىٰ القرينة الأولىٰ، التي هي قولهﷺ:« إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا »؛ فإنه يرُدُّ باقي الأطوار إليه ويعطفها عليه، فإن قولهﷺ:« ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ » أي مثل المدة الأولىٰ وهي الأربعين، تحاشيا من التكرار وسعيا إلىٰ الاختصار، وسبكا وحبكا للأسلوب؛ وإظهارا لكمال قدرته تعالىٰ وحكمته الباهرة.

وفي مسلم: « ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِك »، تعبيرا باسم الإشارة وهو رابط لفظي أيضا، أُشيرَ به إلىٰ الزمان الذي هو الأربعون، تنزيلا له منزلة المحسوس المشاهد إظهارا له؛ وبيانا لمقتضىٰ الحكمة الإلهية في اختصاص هذه المدة.

قال القرطبي في المفهم: و« ذلك » الأول، إشارة إلىٰ المحل الذي اجتمعت فيه النطفة، وصارت علقة، و« ذلك » الثاني، إشارة إلىٰ الزمان

(١) فتح الباري(١١/ ٤٨٤).

الذي هو الأربعون[1]. وقال الطيبي: و« ذلك » إشارة إلىٰ محذوف أي مثل ذلك الزمان[2].

ثم تتابعت الضمائر في قولهﷺ:« ثُمَّ يُبْعَثُ إِلَيْهِ المَلَكُ، فَيُؤْذَنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيَكْتُبُ: رِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَعَمَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ »، وهي عائدة كلها علىٰ الظاهر: « أحدكم » في صدر الحديث: « إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ »، مما يعزز أواصر النسب بين تلك المعاني، وترابطها واختصاصها جميعا بهذا المخلوق الذي تعهده الله تعالىٰ بالعناية والرعاية والتكريم.

وقولهﷺ:« فَيُؤْذَنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ »، أي يُؤمر، وفيه معنىٰ الإعلام، وبه صرحت رواية مسلم: « ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ ». بالبناء للمفعول أي يأمره الله تعالىٰ. قال ابن العربي: الحكمة في كون الملك يكتب ذلك؛ كونه قابلا للنسخ والمحو والإثبات بخلاف ما كتبه الله تعالىٰ فإنه لا يتغير[3]. وفاء التعقيب تدل علىٰ مسارعة الملك بكتب ما أمر الله تعالىٰ بلا إمهال.

وهذا الشطر من الحديث بمثابة التمهيد والتوطئة للمقصود؛ تأسيسا للمعنىٰ الذي هو حال الإنسان في الآخرة من الشقاوة والسعادة، إذ الآخرة هي الأصل، والدنيا بمثابة القنطرة الموصلة إليها، ومن ثم انتقل من مرحلة

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي، ت: محي الدين ديب مستو، وآخرين، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، بيروت، ط: الأولىٰ، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م(٦/ ٦٥٠).

(٢) شرح الطيبي علىٰ المشكاة(٢/ ٥٣٤).

(٣) فتح الباري(١١/ ٤٨٥).

الخلق والتكوين إلىٰ مرحلة العمل والتكليف مباشرة، وطوىٰ ذكر ما بينهما. كما أن فاء التعقيب بما تحمله من الترتيب بلا مهلة توحي بقصر أمد الحياة وسرعة انقضائها وتوليها.. فناسب ذلك التدرج من المبدأ إلىٰ المعاد وما بينهما، وقد ألف النظم بين تلك المتباعدات في الوجود ونسجها نسجا واحد في دقة بالغة، وتلك من محكمات النظم.

وقد تعلق هذا المقصود وهو قوله:« فَإِنَّ أَحَدَكُمْ... » بما قبله وارتبط به ارتباط النتائج بالمقدمات؛ وذلك علىٰ سبيل التدرج من الإجمال إلىٰ التفصيل؛ فإنه لما شرع في بيان أطوار خلق الإنسان، أدمج فيه ما قدر له من الرزق والأجل، والعمل الذي يؤهله إما للشقاوة أو السعادة؛ حيثما اقتضته الحكمة وسبقت به الكلمة، فاقتضىٰ ذلك البيان والتفصيل لهذا العمل الذي عليه المُعَوَّل في مصير الإنسان، سيما وأن رزقَه مكفول وأجلَه محدود، تدرجا في الدلالة علىٰ المراد مجملا ومفصلا؛ ليتمكن المعنىٰ في النفوس.

فجاء قولهﷺ:« فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّىٰ لا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُ النَّارَ. وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا»؛ تفصيلا للإجمال السابق في قوله:« وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ »، علىٰ طريقة اللف والنشر[1] المرتب،

(١) **اللف والنشر**: هو ذكر متعدد علىٰ جهة التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين؛ ثقة بأن السامع يرده إليه. [الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، ت: د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط: الثالثة(٦/ ٤٢)، وشروح التلخيص، للسعد التفتازاني، وآخرين، ط: دار السرور، بيروت(٤/ ٣٢٩)].

ولذلك ذكره بالفاء التفصيلية وهي من الروابط اللفظية، فاكتمل بذلك تلاحم الكلام وتماسكه لفظا ومعنىٰ.

وقوله:« وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ » بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هو شقي أو سعيد باعتبار ما يختم له. " وكان من حق الظاهر أن يقال: تكتب سعادته، وشقاوته ليناسب ما قبله، فعَدَل: إما حكاية لصورة ما يكتبه، لأنه يكتب شقي أو سعيد، أو التقدير: أنه شقي أو سعيد، فعدل؛ لأن الكلام مسوق إليهما، والتفصيل وارد عليهما "[1]. ولذلك خولف في إعرابهما وبنائهما بتهييء العبارة لهما؛ إبرازا لهما في معرض ابتداء كلام؛ ليتسنىٰ بناء التفصيل عليهما.

واشتمل التفصيل على أنواع من التوكيد لغرابة الخبر، كالقسم ووصف المقسم به - كما عند مسلم وغيره: « فوالذي لا إله غيره إنّ أحدكم »، و" إنّ " واللام، واسمية الجملة، والأصل في التأكيد أنه يكون لمخاطبة المنكر أو المستبعد أو من يتوهم فيه شيء من ذلك، وهنا لما كان الحكم مستبعدا وهو دخول من عمل الطاعة طول عمره النار وبالعكس، حسن المبالغة في تأكيد الخبر بذلك[2].

والإجمال والتفصيل من العلاقات الوطيدة بين المعاني؛ لأن ذكر الشيء مجملا ثم مفصلا أدعىٰ إلىٰ تقريره وتمكينه في النفوس، لأنه أتىٰ

(١) شرح الطيبي(٢/ ٥٣٥)، وفتح الباري(١١/ ٤٨٣)، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للملا علي القاري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م(١/ ١٥٣).

(٢) ينظر: فتح الباري(١١/ ٤٨٧).

إليها بعد معاناة الوصول وطلب الحصول، " فإن المعنىٰ إذا ألقىٰ علىٰ سبيل الإجمال والإبهام تشوقت نفس السامع إلىٰ معرفته علىٰ سبيل التفصيل والإيضاح فتتوجه إلىٰ ما يرد بعد ذلك، فإذا ألقي كذلك تمكن فيها فضلَ تمكن وكان شعورها به أتم ولذتها بالعلم به أكمل "(١).

والمقام هنا يقتضي ذلك التمكن؛ لكون المعنىٰ مما ينبغي أن يملأ به القلب ترغيبا وترهيبا.

وهو نظير قولِهِ تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ * وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [سورة هود:١٠٥-١٠٨]، علىٰ مذهب الإجمال والتفصيل؛ فإنه تعالىٰ " لما قسم أهل القيامة إلىٰ هذين القسمين شرح حال كل واحد منهما "(٢).

ويجوز أن تكون الفاء في صدر هذه الجملة؛ فاء الفصيحة في جواب شرط مقدر، أي إذا كان الأمر علىٰ ما ذكر من خلق الإنسان وتنقله في هذه الأطوار، وكَتْبِ ما قُدّر له في علم الله الأزلي؛ فإنه ليعمل علىٰ وَفق ما كُتب له وقُدّر أزلا، " يعني بحكم القدر الجاري عليه المستند إلىٰ خلق الدواعي والصوارف في قلبه إلىٰ ما يصدر عنه من أفعال الخير والشر، فمن سبقت له

(١) ينظر: الإيضاح(٣/ ١٩٦، ١٩٧)، وشروح التلخيص(٣/ ٢١٠، ٢١١).
(٢) التفسير الكبير(١٨/ ٣٩٩).

السعادة صرف الله قلبه إلىٰ خير يختم له به، ومن سبقت له الشقاوة صرف الله عز وجل قلبه إلىٰ شرٍّ يختم له به، وحينئذ فالعبرة بالخاتمة "[1].

وعلىٰ هذا الوجه فإن التلازم بين المعنيين مقرر ومؤكد؛ لأن هذه الفاء ترتب ما بعدها علىٰ ما قبلها، بما فيها من معنىٰ السببية؛ " فالمحذوف قبلها سبب لما بعدها، سواء كان شرطا أو معطوفا "[2]، وهذا يؤكد ترابط اللفظ والمعنىٰ جميعا؛ لما بين السبب والمسبب من التلازم والارتباط في الوجود.

ولا شك أن هذا الجواب للشرط المحذوف: « فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ...»، يصب في جانب البيان والإيضاح؛ فيقترن بالتفصيل السابق في قوة الإبانة عن المعنىٰ بالتدرج. والتعبيرُ بالظاهر فيه موضع الضمير؛ يصلُه بسابقه وينسُبه إليه ويعلقه به، بجانب إمكان استقلالية هذه الجملة بالإفادة.

وحتىٰ في قولهﷺ:« حَتَّىٰ لَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ » غائية، أي أنه قد بلغ الغاية في عمل أهل الجنة أو أهل النار، حتىٰ قارب دخولهما، فيغلب عليه ما قدر له أزلا، فيعمل بمقتضاه.

والتعبير بالذراع "علىٰ طريق التمثيل للقرب من موته ودخولها بأثره، مثل من وصل إلىٰ شيء بينه وبين هذا القدر ثم منع منه"[3]. فهو تصوير

---

(١) التعيين للطوفي(ص٨٧)، وفيض القدير شرح الجامع الصغير، للعلامة محمد عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرىٰ، مصر، ط: الأولىٰ، ١٣٥٦هـ(٢/ ٤١٣).

(٢) ينظر: الكشاف(١/ ١٤٤)، وعمدة القاري(١/ ٩٠).

(٣) إكمال المعلم(٨/ ١٢٨)، وينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم(١٦/ ١٩٢).

لغاية قربه من الجنة أو النار، فيحال بينه وبين المكان المقصود بمقدار ذراع.

والفاء في قولهﷺ:« فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ » للتعقيب علىٰ حصول السبق بلا مهلة، ضُمِّن يسبق معنىٰ يغلب، ولذا عدي بعلىٰ، أي يغلب عليه الكتاب وما قدر عليه سبقا بلا مهلة، فعند ذلك يعمل عمل أهل الجنة، أو أهل النار(١).

وقوله:« فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُ النَّارَ » " تفريع علىٰ ما مهده ﷺ من كتابة السعادة والشقاوة عند نفخ الروح مطابقين لما في العلم الأزلي؛ لبيان أن الخاتمة إنما هي علىٰ وَفق الكتابة، ولا عبرة بظواهر الأعمال قبلها بالنسبة لحقيقة الأمر، وإن اعتبر بها من حيث كونها علامة "(٢).

وانظر إلىٰ تعاقب الفاء وما توحي به من الدلالة علىٰ الترتب والسببية؛ فإن سبق الكتاب يترتب عليه ما بعده، وهو سبب فيما وليه من العمل فالدخول.

وكل هذه روابط لفظية تدل علىٰ قوة السبك بين تلك المعاني، وتعلق ببعضها ببعض، وأخذ بعضها برقاب بعض؛ وصولا إلىٰ المراد علىٰ أكمل وجه وأتم بيان.

---

(١) شرح الطيبي(٢/ ٥٣٥)، ومرقاة المفاتيح(١/ ١٥٤).

(٢) الفتح المبين بشرح الأربعين، لابن حجر الهيتمي، عني به: أحمد جاسم محمد المحمد، وآخرون، دار المنهاج، جدة، ط: الأولىٰ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م(ص٢١٢)، وفيض القدير(٢/ ٤١٣).

ومن دلائل التدرج أيضا بناء التفصيل علىٰ أسلوب التقسيم ـ كما سبق ذكره ـ والذي جامع المقابلة اللطيفة القائمة علىٰ التضاد؛ وهي من أبرز وسائل الترابط والتماسك النصي، وإظهار المعاني، فالضد يظهر حسنه الضد، أو كما قال الشيخ حازم: " لتبين حال الضد بالمثول إزاء ضده، فلذلك كان موقع المعاني المتقابلات من النفس عجيبا "[1].

وهي أيضا من أسس تناسب المعاني والتوفيق بينها؛ فهي من قبيل تأليف المختلف؛ وهو ما أشار إليه حازمٌ أيضا، من أن التقابل في حقيقته توفيق بين المعاني التي يطابق بعضها بعضا؛ فيذكر أحدها مع الآخر من جهة ما بينها من تباين أو تقارب... فإذا وضع أحد المعنيين (علىٰ) هذه الصفة بإزاء الآخر ومقابلا له كان الكلام بذلك (مطابقا) بعضه بعضا، ومنتسبا أواخره إلىٰ أوله. فكان للكلام بذلك حسن موقع من النفس[2].

وجاء العطف بين جملتي التفصيل لاتفاقهما في الخبرية؛ فوصل بينهما توسطا بين الكمالين، تمييزا لكل فريق ومغايرته لصاحبه بالنص علىٰ عاقبة أمره.. والإظهار في مقام الإضمار يعضد هذا المعنىٰ، بجانب إفادته زيادة الإيضاح والتقرير لكل واحد منهما.

وحذو الجملتين علىٰ نسق واحد وطريقة واحدة، يكسبهما تلاؤما ويزيدهما تآلفا وتناسبا، وفي ذلك لمْحٌ إلىٰ أنهما يقرران حقيقة ثابتة، وهي

(١) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجنىٰ، ت: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الثالثة، ١٩٨٦م(ص٤٥).

(٢) منهاج البلغاء(ص٥٢).

أن كل إنسان ميسر لما خلق له، كما ورد في حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: قِيل: يَا رَسُولَ الله أَعُلِمَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مَنْ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ قِيلَ: فَفِيمَ يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ؟ قَالَ: « كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ »(١).

وحديث النية:« إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ... »؛ أيضا جاء مؤسسا علىٰ علاقة التدرج في بنائه التركيبي؛ فقد انتقل من العمل في قوله: « إِنَّمَا الأَعْمَالُ » إلىٰ صاحب العمل في قوله: « وَإِنَّمَا لامْرِئٍ »، ومن صاحب العمل إلىٰ أحواله في العمل:« فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ...». فهو تدرج من العموم إلىٰ الخصوص.

وقد عانق التدرج أسلوب التقسيم، ليشمل أجناس الناس وأنواعهم؛ فإن قوله: « وَإِنَّمَا لامْرِئٍ » أي لكل امرئ ـ كما في البخاري ـ لأنه نكرة للعموم؛ يدل علىٰ تنوع حال الناس في العمل، فمنهم من يبتغي بعمله وجه الله تعالىٰ، ومنهم من يكون عمله لمصلحة دنيوية، ومن هنا جاء قوله:« فمن كانت هجرته...» لبيان ذلك.

وما ذكر ليس علىٰ سبيل حصر الأقسام، بل إما للتنبيه علىٰ الغالب، علىٰ اعتبار أن السياق يتصل بالهجرة، أو لضرب المثل بما هو موجود وواقع، بدلالة السياق الخارجي، فالمتحدث عنه هو مهاجر أم قيس، وهو السبب الباعث علىٰ الحديث، " فيروىٰ أن هذا جاء في رجل كان يخطب

(١) أخرجه الشيخان: البخاري(ح: ٧١١٢)(٦/ ٢٧٤٥)، ومسلم واللفظ له(ح:٢٦٤٩)(٤/ ٢٠٤١).

امرأة بمكة، فهاجرت إلىٰ المدينة، فتبعها رغبة في نكاحها، فقيل له: مهاجر أم قيس"[1].

وابتدئ الحديث بقولهﷺ:« إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ »، وهي الجملة المؤسسة للحديث كله، لأنها تأصيل للقاعدة الكلية في الأعمال.. وانظر ترىٰ نظم الحديث قد خرج من نسج هذه الجملة، وانسلت خيوطه منها، فهي بمثابة الأصل وما تبعها متفرع عليها، وعلىٰ هذا الاعتبار يكون التدرج من الأصل إلىٰ الفرع.

ومن لطائف هذا الأصل أنه سيق مسلما به لا يُنازَع فيه، ولذلك حسن استعمال " إنما "، دون غيرها، كالنفي والاستثناء؛ بناء علىٰ ما تقرر من كونها تأتي في الأمر المعلوم الذي لا ينكر ولا يشك فيه[2].

فإن قيل: كيف يكون من المسلماتِ وقد جاء الكلام مؤكدا بـ " إنما " ـ كما ذكر الشيخ في المفتاح من إفادتها للتأكيد المشدد؛ وذلك " أن كلمة " إنّ " لما كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها " ما "

(١) ينظر: شرح السنة(١/ ٤٠٤)، وكشف المشكل(١/ ٨٥)، والمفهم للقرطبي(٣/ ٧٤٥) والمنهاج شرح صحيح مسلم(١٣/ ٥٥).[ذكر ذلك كثير من المتأخرين في كتبهم، لكن قال الحافظ ابن رجب: لم نر لذلك أصلا بإسناد يصح. وتبعه الحافظ ابن حجر في أن ليس حديث الأعمال سيق بسبب ذلك.(ينظر: جامع العلوم والحكم١/ ٧٤، ٧٥، وفتح الباري١/ ١٠)].

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز(ص٣٣٠)، والبرهان في علوم القرآن(٤/ ٢٣١)، وحاشية الدسوقي علىٰ مختصر المعاني للسعد التفتازاني- ضمن شروح التلخيص- (٢/ ١٩٥).

المؤكدة لا النافية، علىٰ ما يُظن، ضاعف تأكيدها فناسب أن يضمن معنىٰ القصر لأن القصر ليس إلا تأكيدا علىٰ تأكيد "[١] ـ وبأسلوب القصر الذي أفادته هي، وأفاده تعريف المبتدأ « الأَعْمَالُ » بلام الاستغراق؟

قلت: هذا التأكيد إنما هو لتقرير مضمون الكلام وإظهار كمال العناية به، لا التأكيد الذي يزيل الإنكار ويدفعه. وقد أفاد ذلك " تقوية الحكم الواقع بعد " إنما " وهو صحة الأعمال الشرعية بالنيات أو كمالها بها"[٢]. بناء علىٰ ما قرره الأئمة من أن معناه أن صحة الأعمال ووجوب أحكامها إنما يكون بالنية، فإن النية هي المصرفة لها إلىٰ جهاتها، ولم يرد به أعيان الأعمال لأن أعيانها حاصلة بغير نية، ولو كان المراد به أعيانها لكان خَلفًا من القول[٣].

وانظر إلىٰ حسن موقع " إنما " في صدر الجملة الأولىٰ، وتكررها في الثانية، لاستقلاليتها في كل منهما بالإفادة. فدلالتها في الأولىٰ علىٰ أن " قوام الأعمال بالنيات وألا عبرة بالأعمال إذا خلت عن النيات. ودلالتها في الثانية علىٰ أن حسن القبول منوط بحسن النية، ومقادير المثوبات علىٰ مراتب

(١) ينظر: مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف السكاكي، ت: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت، ط: الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م(ص٢٩١).

(٢) ينظر: حاشية الشيخ حسن المدابغىٰ علىٰ فتح المبين لشرح الأربعين ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م(ص٤٤).

(٣) معالم السنن للخطابي(٣/ ٢٤٤)، وينظر: شرح السنة للبغوي(١/ ٤٠٢).

النيات في قوة العزيمة والتخلص عن شوائب الرياء، والتجرد عن دسائس الهوىٰ "[1].

والقصر المستفاد منها في الأول، قصر المسند إليه " الأَعْمَالُ " علىٰ المسند " بِالنِّيَّةِ " أو قصر الموصوف علىٰ الصفة؛ بيانا لأهمية النية واعتبارها في كل الأعمال، ومكانتها في قبولها أو ردها. وفي الثاني قصر المسند " لكُلِّ امْرِئٍ " علىٰ المسند إليه " مَا نَوَىٰ "، أو يقال: قصر الصفة علىٰ الموصوف؛ أي ما يحصل لكل امرئ إلا الذي نواه، بيانا لأثر حسن النية علىٰ العمل، ولذا أخرت هذه عن الأولىٰ لترتبها عليها؛ تدرجا في الدلالة، حيث عنيت الأولىٰ بالقاعدة الكلية، وهذه بالتطبيق علىٰ الأفراد.

ثم إن الجملة الثانية أيضا، « وَإِنَّمَا لكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَىٰ» " تفيد معنىٰ خاصا غير الأول، وهو تعيين العمل بالنية "[2]. وقال النووي: فائدة ذكره أن تعيين المنوي شرط، فلو كان علىٰ إنسان صلاة مقضية لا يكفيه أن ينوي الصلاة الفائتة، بل يشترط أن ينوي كونها ظهراً أو عصراً أو غيرهما، ولولا اللفظ الثاني لاقتضىٰ الأول صحة النية بلا تعيين أو أوهم ذلك[3].

وعليه إما أن تكون هذه الجملة مؤكدة للأولىٰ؛ تنبيها علىٰ شرف الإخلاص وتحذيرا من الرياء المانع من الإخلاص. وإما أن تكون مؤسسة

---

(١) ينظر: الميسر في شرح مصابيح السنة، شهاب الدين التوربشتي، ت: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، ط: الثانية،١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م(١/ ٣٦).

(٢) شرح الأربعين النووية، لابن دقيق العيد(ص٢٦).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم(١٣/ ٥٤).

لمعنىٰ جديدٍ، وحملها علىٰ التأسيس أولىٰ لإفادتها معنىٰ لم يكن في الأول[١]؛ وهو بيان ما تثمره النية من القبول والرد، والثواب والعقاب، وغير ذلك.

ففهم من الأول أن الأعمال لا تكون محسوبة ومسقطة للقضاء إلا إذا كانت مقرونة بالنيات، ومن الثاني أن النيات إنما تكون متعددة ومقبولة إذا كانت مقرونة بالإخلاص، مبعدة عن الرياء. وحاصل الفرق أن النية في الأول متعلقة بنفس العمل، وفي الثاني متوجهة إلىٰ ما لأجله العمل من الأمل[٢].

ولذلك ربط بينهما بالعطف لاتفاقهما في الخبرية توسطا بين الكمالين، ونزلت الثانية من الأولىٰ منزلة الاحتراس لدفع توهم غير المراد، وهو صحة النية بلا تعيين. أو هي منها بمنزلة التذييل؛ تقريرا للمعنىٰ وزيادة في الإيضاح؛ لأن " التذييل يعرض عادة في معرض الحكم العام الذي يشمل الحكم في الجملة قبله، فيكون معنىٰ الجملة قد ذكر مرتين : خاصاً مرة ، وعاماً أخرىٰ ، وبذا يظهر عند من لا يفهمه، ويكمل عند من فهمه "[٣].

ولما كانت الجملتان السابقتان فيهما نوع إجمال اقتضىٰ ذلك التفصيل بضرب مثل يجلىٰ المعنىٰ ويكشف عن وجهه، ومن ثم جاء

(١) عمدة القاري(١/ ٢٦، ٢٧).

(٢) ينظر: شرح الطيبي(٢/ ٤١٨)، ومرقاة المفاتيح(١/ ٤٥).

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن(٣/ ٦٨)، والإتقان(٣/ ٢٥٠)، وأسس النقد الأدبي عند العرب، د. أحمد بدوىٰ، نهضة مصر، ١٩٧٩م(ص٣٩٢).

التدرج من هذا الإجمال إلىٰ التفصيل في قولهﷺ:« فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ ...»؛ للإشارة إلىٰ ما بين الكلامين من تفاوت في الإيضاح والبيان لأمر النية، ترقيا في الأسلوب، لتمكين المعنىٰ وتقريره في النفوس برؤيته في صورتين مختلفتين، إحداهما مبهمة وهيٰ قولهﷺ:« إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ...»، والأخرىٰ واضحة جلية؛ لأنها خروج إلىٰ التطبيق العملي، وهيٰ قولهﷺ:« فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ...».

وربط بين طرفي التدرج بفاء التفصيل، وهي رابط لفظي يشد أزر الكلام؛ أو هي فاء الفصيحة تفصح عن محذوف، أي إذا تقرر أن قوام الأعمال هو النية، وأن لكل امرئ ما نواه من طاعة وغيرها؛ فاعلموا أن من كانت هجرته إلىٰ الله ورسوله... الخ؛ أو هي للتفريع علىٰ المعنىٰ المقصود بمزيد بيان؛ فبينا صدر الحديث لتقرير مكانة النية في الأعمال، فرّع عليه ذكر الهجرة؛ لأنها " كالمثال العملي الذي يجمع الأعمال كلها أمرها ونهيها، فتنقاس عليه جميع الأعمال.. وأيضا للتنبيه علىٰ سبب الحديث، وإن كانت العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؛ لأن صورة السبب لا تخصص لكنها داخلة قطعا "[1].

وهذا ترابط عجيب بين نظم الحديث وارتباط جمله بعضها ببعض وأخذ بعضها بحجزة بعض؛ تدرجا في البيان عن المقصود، ولذا قال

(١) ينظر: دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، لمحمد بن علان، عنىٰ به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط: الرابعة،١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م (١ / ٥٥).

المناوي: " فتأمل ارتباط هذه الجمل الثلاث وتقرير كل جملة منها بالتي بعدها وإيقاعها كالشرح لها، تجدُه بديعًا، وتعلم اختصاصَ المصطفىٰ ﷺ بجوامع الكلم "(١).

وجاء التفصيل بعد الجملة في أسلوب الشرط والجزاء، وأخذ الكلام فيه حذوا واحدا، ونمطا مشاكلا: « فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ »، « وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَىٰ مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ »؛ وهما وإن كان للتقابل بينهما شأن في إظهار الفرق، بحيازة الفضل والشرف في الأولىٰ وتقدمها في السبق والذكر، وتأخر الثانية في الرتبة وانحطاطها في المكانة، وكونها لا يعبؤ بها ولا يؤبه لها، ولذا أعرض عن التصريح بما هاجر إليه ـ وهذا كله تدرج في عرض المعاني ـ فإنهما يتناسبان ويتآلفان بما بينهما من المضادة، وكونهما جزاء وفاقا للأعمال بحسب النية فيها.

وأسلوب الشرط من الروابط اللفظية التي تقرر المعاني في النفوس بالتشويق إليها؛ لأن في الشرط تشويقا إلىٰ الجواب، فإذا جاء الجواب بعد ذلك لقي من النفس قبولا حسنا فتمكن فضل تمكن، وفيه تدرج في عرض المعنىٰ بذكر الشرط الذي هو كالتمهيد للمقصود ـ إذ الشرط قيد في حكم الجزاء ـ لاقتضائه الجواب والجزاء؛ فإنك إن فتشت عن معنىٰ تروم الوقوف عليه وتطمئنُ إليه؛ لن تجدَه إلا عند ذكر الجواب.

(١) فيض القدير(١/ ٣٠).

واكتُفِيَ بالاتحاد الظاهر بين الشرط والجزاء في قولهﷺ:« فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ...»؛ تنبيها علىٰ المطمور المستفاد منه بطريق اللزوم، إذ هو كناية عن قبول هذه الهجرة وكونها من الله تعالىٰ بمكان.

" والشرط والجزاء وكذا المبتدأ والخبر إن اتحدا لفظا علم منه المبالغة في التعظيم كما في هذه الجملة، أو التحقير كما في التي بعدها. وقيل: مبنىٰ الكلام علىٰ الحذف والتقدير، أي فمن كانت هجرته إلىٰ الله ورسوله نية وقصدا، فهجرته إلىٰ الله ورسوله ثوابًا وأجراً، وعليه فلا اتحاد؛ لأن العبرة بالمعاني لا بالألفاظ. وقيل: حُذف من الثاني الخبرُ أي: فهجرته إلىٰ الله ورسوله مقبولةٌ، أو صحيحةٌ. وقيل: التقدير فيه: فله ثواب مَنْ هاجر إلىٰ الله ورسوله، فأقيم السبب مقام المسبب لاشتهار السبب، علىٰ طريقة المجاز المرسل"(١).

والأول ـ وهو الاتحاد المشعر بإرادة التعظيم في جانب من أخلص نيته لله، والتحقير في جانب من لم تكن نيته خالصة ـ أولىٰ؛ لأن مقصود الحديث عليه.

واشتمل التفصيل علىٰ أسلوب التقسيم بعد الجمع، وهو قوله:« فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ... وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلىٰ دُنْيَا يُصِيبُهَا...» فهو عائد إلىٰ الجمع في قوله: « وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَىٰ » كما سبق بيانه؛ فإنه

(١) ينظر: التعيين للطوفي(١/ ٣٩)، وفتح الباري(١/ ١٦)، وعمدة القاري(١/ ٢٥)، وفيض القدير(١/ ٣٠).

يدل علىٰ تنوع أحوال الناس في العمل بحسب نياتهم، إن كانت خالصة فهي لله تعالىٰ، وإن كانت للدنيا فهي لها.

وقولهﷺ: « وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلىٰ دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا »، فيه تدرج من العموم إلىٰ الخصوص؛ بذكر المرأة بعد الدنيا مع دخولها فيها، وجاء العطف رابطا لفظيا بينهما، فهو من باب عطف الخاص علىٰ العام للتنبيه علىٰ مزيته؛ وهي الزيادة في التحذير من النساء إيذانا بأنهن أعظم زينة الدنيا خطرا وأشدها تبعة وضررا، ومن ثم جعلت في التنزيل عين الشهوات، كما قال تعالىٰ : ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [سورة آل عمران: ١٤].(١).

وأيضا كأنها ليست من جنس ما قبلها، بل جنس قائم برأسه، " تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات "(٢)؛ ولذا حسن العطف بـ" أو"، وهذا مؤذن بشدة الافتتان بها، فكأنها قسيم الدنيا في زينتها وفتنتها.

ونبه بالنص عليها أيضا علىٰ سبب الحديث؛ تعريضا بمن هاجر بسبب المرأة؛ تنفيرا عن مثل قصده.

ووضع الظاهر موضع المضمر في الجملة الأولىٰ " تبركا والتذاذا بذكر الحقِّ تعالىٰ ورسولِهِ ﷺ وتعظيمًا لهما بتكرار ذكرهما، وكونه أبلغ في حصول مقصود الهجرة إليهما، بخلاف الدنيا والمرأة فإنهما لا يستحقان

(١) ينظر: شرح الطيبي(٢/ ٤١٧- ٤١٩)، وفتح الباري(١/ ١٧)، وفيض القدير(١/ ٣٠).

(٢) ينظر: الإيضاح(٣ / ٢٠٠)، وشروح التلخيص(٣ / ٢١٦ ، ٢١٧).

التعظيم ولا يحصل بذكرهما تبرك، ولذا عبر بالضمير في جانبهما؛ حثا علىٰ الإعراض عنهما وعدم الاحتفال بشأنهما، وتنبيها علىٰ أن العدول عن ذكرهما أبلغ في الزجر عن قصدهما. كأنه قال:« فَهِجْرَتُهُ إِلَىٰ مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» وهو حقير مهين لا يجدي "[1].

وحديث النصيحة سائر علىٰ نهج التدرج في بنيته التركيبية أيضا؛ فإن قولهﷺ:« الدِّينُ النَّصِيحَةُ »، حكم عام فيه إجمال؛ فاقتضىٰ البيان الشريف تفصيله، فوقع التدرج في بنائه من الإجمال إلىٰ التفصيل في قولهﷺ:« لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ »؛ تمكينا للمعنىٰ وتثبيتا له في الأنفس والصدور؛ والنفس أشغف بالمعنىٰ الذي يسلك به إليها مسلكا لطيفا، لا بالمعنىٰ الذي يلقىٰ إليها ساذجا غفلا؛ ولا جرم أن التدرج في إيراد المعنىٰ جليا بعد خفاء وصريحا بعد اكتناء، أوقع وأثبت وأقوىٰ وآكد.

ووقعت جملة الصدر فيه ـ أيضا ـ أصلا تفرع منه المعنىٰ؛ فهو في طريقة بنائه كحديث النية؛ من حيث الابتداء بجملة هي عمود المعنىٰ في الحديث كله؛ تدور سائر المعاني عليها وترجع إليها، فكأن الجملة الأولىٰ في هذه الأحاديث دستور المعنىٰ وقانونه الذي يحتكم إليه.

والنصيحة ـ كما ذكر الخطّابي ـ كلمة يعبر بها عن جملة هي إرادة الخير للمنصوح له، وليس يمكن أن يعبر عن هذا المعنىٰ بكلمة واحدة تحصرها وتجمع معناها غيرُها.

---

(١) ينظر: التعيين للطوفي(ص ٤٠، ٤١)، والفتح المبين(ص ١٣٣)، وفيض القدير(١/ ٣٠).

فمعنىٰ نصيحة الله سبحانه صحة الاعتقاد في وحدانيته وإخلاص النية في عبادته، والنصيحة لكتابه الإيمان به والعمل بما فيه، والنصيحة لرسوله التصديق بنبوته وبذل الطاعة له فيما أمر به ونهىٰ عنه، والنصيحة لأئمة المؤمنين أن يطيعهم في الحق وأن لا يرىٰ الخروج عليهم بالسيف إذا جاروا، والنصيحة لعامة المسلمين إرشادهم إلىٰ مصالحهم(١).

ومقام النصح من أرفع المقامات وأدلها علىٰ حسن الاتباع والاقتداء؛ ولذا اتخذ البيان النبوي أسلوب الإجمال والتفصيل بما يشتمل عليه من التشويق والإثارة؛ سبيلا إلىٰ تأكيد مضمون الكلام وتفخيم معناه.

وجاءت جملة الصدر مثيرةً سؤالاً مفاده: لمن يا رسول الله؟ وهو ما بادر إليه الصحابة الكرام رضي الله عنهم؛ بغية البيان والإيضاح، فوقع الجواب مقطوعا مستأنفا استئنافا بيانيا وهو من دواعي الفصل بين الجمل. والقطع والاستئناف من روابط المعاني؛ لأن ما تثيره الجملة الأولىٰ تجيب عنه الثانية، فكان ذلك بمنزلة السؤال والجواب.

وروعي في بناء جملة التفصيل حسن الترتيب من الأعلىٰ إلىٰ الأدنىٰ؛ وهو تدرج في عرض المعنىٰ علىٰ سبيل التدلي؛ فإن حق الله تعالىٰ في الإيمان به والنصح له مقدم علىٰ حق كتابه، وحق كتابه مقدم علىٰ حق رسولهﷺ، وحق رسولهﷺ مقدم علىٰ حق الأئمة، وحقهم مقدم علىٰ حق العامة.

(١) معالم السنن للخطابي(٤/ ١٢٥، ١٢٦)، وينظر: شرح السنة للبغوي(١٣/ ٩٣-٩٥).

فجاء البدء بأعلىٰ المراتب في النصيحة، وهو النصح لله تعالىٰ؛ بيانا لفضل هذه المرتبة وعظيم قدرها، فما وليها من النصح للكتاب، والرسولﷺ، وأئمة المسلمين، وعامتهم؛ أخذا بنظام التدلي، وهو من تقديم التعظيم.

ولأن الإيمان بالله وعبادتَهُ ـ وهي أعلىٰ المراتب ـ أصل ما بعدها، فيترتب عليها الإيمانُ بكتابه والعملُ بأحكامه، وتصديقُ رسوله ﷺ وطاعتُهُ فيما أمر ونهىٰ، وطاعة الأئمة في الحق، وإرشاد العامة إلىٰ الخير.. وهذا تدرج من الأصل إلىٰ الفرع.

وفعل النصح متعدٍ بنفسه، وإنما عُدي باللام هنا؛ مبالغة في قوة الفعل، كما تقول نصحته ونصحت له، ونصحت له أوقع وأبلغ.

وعليه " فاللام إما مزيدة لتأكيد النصح، أو للتعليل والفعل منزل منزلة اللازم، أي فعل النصح وأوقعه لأجل الله تعالىٰ وخالصا لوجهه سبحانه"(١).

وأما قطع اللام وتركها في عامتهم؛ فللدلالة علىٰ أنهم والأئمة في منزلة واحدة من النصح، وبصلاح الأئمة تصلح العامة. وأيضا " لأنهم كالأتباع للأئمة لا استقلال لهم، وإعادة اللام تدل علىٰ الاستقلال "(٢).

---

(١) ينظر: الكشاف(٤/ ٤٧٢)، وإرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت(٨/ ٢٠٣)، وروح المعاني(٢٧/ ١٦٥).

(٢) عمدة القاري(١/ ٣٢١).

وقد يكون لهذا الترتيب سر لطيف، وهو أن الله تعالىٰ أصل كل الموجودات؛ فبدئ بالأصل ثم ما كان من سببه، فالأصل المقتضي للخيرات والرحمة هو الله تعالىٰ، ومن عظيم رحمته بعباده إنزال كتبه، وإرسال رسله، ورفع بعض خلقه فوق بعض درجات، فمنهم الأئمة ومنهم العامة[1].

(١) مستنبط من البرهان في علوم القرآن(٣/ ٢٤٦).

المبحث الثاني

أنساب المعاني وروابطها بعلاقة اللزوم (التلازمية)

اللزوم في أصل معناه يفيد الارتباط والملازمة والتعلق.. فكأن أحد المعنيين يتعلق بصاحبه ويلازمه. قال ابن فارس: اللَّامُ وَالزَّاءُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، يَدُلُّ عَلَىٰ مُصَاحَبَةِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ دَائِمًا. يُقَالُ: لَزِمَهُ الشَّيْءُ يَلْزَمُهُ[1]. وفي النهاية، هو: الملازمةُ للشيء والدوامُ عليه[2].

ويعتبر اللزوم من أوثق العلاقات بين المعاني، وأدلها علىٰ تقاربها وارتباطها وانتساب بعضها إلىٰ بعض؛ فهو سبيل لاحِبٌ ونهج مأمومٌ في بناء الكلام وتشييد صرحه، فاللازم يستدعي ملزومه قطعًا، لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ فإن وجود أحدهما ينادي بحضور صاحبه، وهذا يقود إلىٰ الإيجاز واللمح الذي هو روح البلاغة ولُبُّها وشعارها الخفاق.

وإذا كان المنطقيون قد جعلوا اللزوم أساس علم المنطق، فإن البلاغيين قد جعلوه أساسا من أسس بناء الأسلوب، فبنوا عليه أسلوب المجاز والكناية، بل إن مرجع علم البيان ـ كما ذكر السكاكي ـ اعتبار الملازمات بين المعاني[3]؛ لأن إيراد المعاني علىٰ صور متباينة لابد له من

(١) مقاييس اللغة لابن فارس(مادة: لزِم).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين بن الأثير، ت: طاهر أحمد الزاوىٰ، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م(مادة: لزِم).

(٣) مفتاح العلوم(ص٣٣٠).

اعتبار الدلالات المختلفة كدلالة المطابقة والتضمن والالتزام[١]، وهي دلالات عقلية عدا الأولىٰ منها فإنها وضعية، ومن ثم يدخل اللزوم في باب الدلالة العقلية دخولا أساسيا.

كما لا يخفىٰ أن علميْ المعاني والبديع لا ينفكان عن هذه العلاقة في كثير من مباحثهما .

ولما كان اللزوم سبيلا لترابط المعاني واقترانها ودلالة الأول منها علىٰ الثاني، وتعلق الآخِرِ منها بالأول؛ فلا جرم ورد في بيان النبوة كثيرا؛ استنفارا للعقول وبعثا للقلوب واستنهاضا للفكر، وفقها للمراد من هذا البيان العالي علىٰ وجهه الصحيح.

وتعالقُ المعاني ولزومُ بعضها بعضا ـ وإن بدت متباعدة في ظاهرها ـ باب من البلاغة ونمط من الفصاحة ؛ لأنه إدراك لأرحام المعاني وأنسابها والكشف عن أواصر هذا النسب وتلك القربىٰ.

وقد اندرج تحت هذه العلاقة ثُلَّةٌ من الأحاديث الأمهات كما يأتي:

١. قوله ﷺ :« لا ضَرَرَ وَلا ضِرَارَ ».

٢. وقوله ﷺ :« إِنَّ الْحَلالَ بَيِّنٌ، وَإِنّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَىٰ الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَىٰ حَوْلَ الْحِمَىٰ، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ

(١) يراجع في هذه الدلالات: مفتاح العلوم(ص ٣٢٩، ٣٣٠)، وشروح التلخيص(٣/ ٢٦٢- ٢٧٣).

فِيهِ، أَلا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَىٰ، أَلا وَإِنَّ حِمَىٰ اللهِ مَحَارِمُهُ، أَلا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلا وَهِيَ الْقَلْب ».

٣. وقوله ﷺ :« أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إِلا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ٥١﴾ [سورة المؤمنون: ٥١]، وَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾ [سورة البقرة: ١٧٢]، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَىٰ السَّمَاءِ، يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّىٰ يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟ ».

٤. وقوله ﷺ :« مِنْ حُسْنِ إِسْلامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَالا يَعْنِيهِ ».

٥. وقوله ﷺ :« دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ سُؤَالُهُمْ واخْتِلافُهُمْ عَلَىٰ أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ».

٦. وقوله ﷺ : « مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ ».

٧. وقوله ﷺ :« ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللهُ، وَازْهَدْ فِيمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ يُحِبّوكَ ».

٨. وقوله ﷺ :« لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ ».

التلازم بين الأحاديث:

وترتيب هذه الأحاديث قائم علىٰ مبدأ الأصل وما ترتب عليه من انتقالات في المعنىٰ، سواء أكان الانتقال من اللازم إلىٰ الملزوم، أم من الملزوم إلىٰ اللازم.. المهم أن ثَمّ تعلقًا بين تلك المعاني وارتباطا طريقه اللزوم.. فتتلاقىٰ هذه المعاني الكلية وتتشابك باعتبار ما بينها من العموم والخصوص، أو السبب والمسبب، أو المجمل والمفصل، أو الترتب .. إلخ.

فالحديث الأول ـ « لا ضَرَرَ وَلا ضِرَارَ » ـ أصل تفرعت عليه المعاني؛ لأنه دال بلفظه علىٰ انتفاء الضرر مطلقا، وبفحواه اللازم عن لفظه علىٰ ثبوت النفع؛ لأن النفي يستلزم الإيجاب، والضرر يستلزم النفع بما بينهما من المضادة؛ ولذا فهو" يقتضي رعاية المصالح إثباتا، والمفاسد نفيا، إذ الضرر هو المفسدة، فإذا نفاها الشرع لزم إثبات النفع الذي هو المصلحة لأنهما نقيضان لا واسطة بينهما "(١).

ولأنه أيضا يعم ما بعده ويشمله؛ بما يدل عليه لفظه من العموم المستفاد من وقوع النكرة في سياق النفي؛ فعموم النفي شامل لجميع أنواع الضرر.. فعلاقته بما بعده علاقة عموم وخصوص .

والأحاديث الواردة بعد ذلك كلُّها أحوالٌ متعلقة به ولازمة عنه؛ لأنها صور للنفع أو الضرر، كأنها تفصيل لما أُجمل في لفظه، فإذا تعلقت بالمصلحة بوجه من الوجوه فهي النفع، وإن تعلقت بالمفسدة علىٰ اختلاف

(١) التعيين للطوفي(ص٢٣٨).

ألوانها كانت ضررا، سواء وردت بلفظ: الحلال، أو الطيب، أو الحُسن، أو الأمر؛ أو جاءت بلفظ: الحرام، أو الشبهات، أو الترك، أو النهي، أو الإحداث، أو الرد.

وقد امتدت هذه العلاقة ونسجت نسجها بين تلك الأحاديث جميعا؛ فلزم كل حديث منها هذا الأصل باعتبار ما، ليترتب عليه إما انتفاءُ الضرر المستلزمُ حصولَ المنافع والمصالح؛ أو إثباتُه فيلزم منه وقوعَ المفاسد والمضار.

فجاء حديثُ:« الحَلاَلُ بَيِّنٌ، وَالحَرَامُ بَيِّنٌ » متصلا بهذا الأصل باعتبار اللزوم؛ لأنه يلزم من أخذ الحلال عدمُ الضرر المقتضي المنفعة، كما يلزم من تعاطي الحرام ثبوت الضرر ووقوعه، فالملابسة بينهما هي السببية. فانتفاء الضرر مسبب عن الحلال، وثبوته مسبب عن الحرام، وكل منهما يستلزم صاحبه.

والمشتبهاتُ واسطة بينهما؛ لترددها بين الحل والحرمة، فهي تشبه الحلال من وجه والحرام من وجه، وذلك بالنسبة للأكثر دون العموم بدلالة قولهﷺ: « لا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ »؛ ففهم من فحواه أن بعض الناس يعرفونها وهم الراسخون في العلم.

فإن ترجح حِلُّها استلزمت انتفاء الضرر المقتضي النفع والمصلحة، وإن ترجحت حرمتها لزمت جانب المضرة والمفسدة، وإن لم يستبن حكمها بأن اشتبه أمر التحليل والتحريم؛ فالأحرىٰ اجتنابها واتقاؤها تورعا،

وهو ما ينبئ عنه قوله ﷺ: « فَمَنْ اتَّقَىٰ الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ » أي طلب البراءة لهما.

وقد استوفىٰ الحديث أقسام الأعمال؛ لأنها إما حلال أو حرام أو مشتبهة بينهما. ولما كان أمر الحلال والحرام بينا ظاهرا، لم يكن من شأن البيان النبوي أن يطيل فيه؛ ولما كان أمر المشتبه أحوج إلىٰ البيان والإيضاح؛ خصه النبي ﷺ بمزيد بيان وذلك بضرب المثل، فقال:« كَالرَّاعِي يَرْعَىٰ حَوْلَ الْحِمَىٰ، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ ... ».

وحديث الطيبات: « إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إِلا طَيِّبًا »، له سبب ونسب بحديث الحلال والحرام ومتعلق به تعلق اللازم بملزومه؛ ومن ثم يتعلق بحديث:« لا ضَرَرَ وَلا ضِرَارَ » الذي هو أصل هذه العلاقة؛ فإن الطيب يستلزم الحلال، والخبيث يستلزم الحرام، والحلالُ والحرامُ يلزم منهما انتفاءُ الضرر أو ثبوتُه ـ كما سبق بيانه ـ كما أن الطيباتِ يلزم منها عدم الضرر، والخبائث يلزم منها الضرر، فهي علاقة دائرية تدور المعاني في إطارها وتتلاقىٰ في نطاقها؛ مما يقوي الصلة ويعضد النسب بينها جميعا، فتتقرر في النفوس وتترسخ في القلوب.

وأيضا فإن ثَمّ تلازما وتناسبا بين حديثِ الحلال والحرام، وحديثِ الطيبات؛ من جهة أن الثاني كالتطبيق العملي للأول، فهو كالبيان له؛ لاسيما أنه نص علىٰ ذِكر الرجل يطيلُ السفر.. إلخ، فظاهر فعله طاعةٌ وقُربَةٌ، وباطنه تلبس بالحرام؛ وفيه تلميح إلىٰ الشبهات، بعد القطع في مطلع

الحديث بأن الله تعالىٰ طيب لا يقبل إلا الطيب، وأن الرسل وأقوامهم مأمورون بذلك علىٰ السواء... فلا جرم كان كالتفصيل بعد الإجمال.

وحديث: « مِنْ حُسْنِ إِسْلامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَالا يَعْنِيهِ »، له تعلق بالمنفعة من وجه، وبالمضرة من وجه آخر، لأنه يلزم من ترك ما لا يُهم ولا يَعني، المنفعةُ والمصلحة في الدين، ومن عدم الترك والخوض فيه؛ المضرة المنقصة من كمال حسن الإسلام؛ فتلازم المعنيان واقترنا بالأصل الذي هو انتفاء الضرر أو ثبوته.

ويلحق بذلك أيضا كثرةُ السؤال والاستفصالُ فيما لا يقتضي ذلك؛ لأنها مَضَرة مُهلكة، وهي أخص من ترك كل ما لا يَعني، فيبنهما عموم وخصوص، وذلك في حديث:« دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ »، فإنه يلزم من كثرة السؤال الهلاك؛ بدلالة السياق في قوله بعدُ: « إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ سُؤَالُهُمْ ...» أي كثرة سؤالهم، كما صرحت به رواية مسلم(١).

ويمتد اللزوم فيه ليصل امتثال الأمر واجتناب النهي ـ في قوله ﷺ:« فإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » ـ بنفي المضرة وثبوت المنفعة، وأن لا ضرر مع هذا الامتثال، وإنما يقع الضرر بالخروج عن الأمر والنهي، فيلزم من الامتثال عدمُ الضرر، ومن عدم الامتثال الضررُ.

كما يلزم من خَرْق الأمر والنهي، والخروج عنهما؛ الإحداثُ في الدين؛ لأنه لازمُه المسببُ عنه، فيأتي قوله ﷺ :« مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ

(١) صحيح مسلم، باب فرض الحج مرة في العمر(ح: ١٣٣٧) سبق تخريجه.

فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ » موصولا بهذا الخروج، ومنتسبا إليه بعلاقة اللزوم أيضا؛ لأن حقيقة الإحداث في الدين عدم القيام بمقتضىٰ الأمر والنهي.

وحديث الزهد: « ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللهُ »، ينتسب إلىٰ المصلحة والمنفعة اللازمة عن انتفاء الضرر، وذلك أن الزهد من الأمور الموصلة إلىٰ محبة الله ومحبة الناس، ولذا كان من أولىٰ المصالح والمنافع وأعلاها رتبة.

ولما كان الزهد منظورا فيه إلىٰ موافقةِ ما جاء به الشرع الحنيف، وعدمِ الشطط فيه؛ كان له عُلْقةٌ ورحم بالإحداث والابتداع في الدين، فجاء مترتبا علىٰ ما قبله من حيث تعلقِه بالتزام الأصول والثوابت، فإن خرج عنها كان من محدثات الأمور.

ثم تأتي محبةُ المسلمين وإرادةُ الخير لهم كالذي يريده لنفسه في قولهﷺ: « لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ »؛ لازمةً عما سبقها من الزهد في الدنيا الذي يستلزم محبة الله، والزهد فيما في أيدي الناس فيلزم منه محبتهم، فيحب المؤمنين ويحبونه، وهي محبة أخص من محبة الناس في حديث الزهد؛ لتخصيصها بالمسلم؛ فبينهما عموم وخصوص.

ولهذه المحبة وُصلَةٌ أكيدة وعُروة وثقىٰ بثبوت المصالح والمنافع وانتفاء المضار والمهالك.. وبذا تتواصل المعاني وتتلاقىٰ أرحامُها جميعا في تلك الأحاديث النبوية الجامعة؛ فيلزم بعضها بعضا ويدل بعضها علىٰ بعض.

التلازم في بناء الأحاديث:

ومثلما وقع التلازم بين هذه المعاني الكلية التي قررتها هذه الأحاديث؛ فإنه واقع أيضا في البنية التركيبية لكل حديث منها.

ففي حديث: « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » يأتي اللزوم مستندا علىٰ ما يقتضيه ظاهر اللفظ من نفي الضرر مطلقا؛ فإنه يلزم منه إثبات المنفعة والمصلحة فيما يتعلق بالنفس والغير؛ لأن مبنىٰ الدين علىٰ تحقيق المصالح ودرء المفاسد، ولذا أوثر النفي علىٰ ما يلزم عنه من الإثبات؛ لما أن درء المفاسد مقدم علىٰ جلب المصالح.

وحقيقة الضرر والضرار: أنهما خلافُ النفع، وما كان ضدا للنفع فهو ضُرٌّ، ولذا قيل: هما لفظان بمعنىٰ واحد تكلم بهما جميعا علىٰ وجه التأكيد. والمشهور أن بينهما فرقا وإن كان معدِنهما واحد، فالضرر: إلحاق مفسدة بالغير مطلقا، والضرار: إلحاق مفسدة به علىٰ جهة المقابلة، أي: كل منهما يقصد ضرر صاحبه من غير جهة الاعتداء بالمثل والانتصار بالحق. وقيل: المعنىٰ: أن الضررَ نفسَهُ مُنتفٍ في الشرع، وإدخاله بغير حق كذلك. وقيل: الأول: ما لك فيه منفعة وعلىٰ جارك فيه مضرة، والثاني: ما لا منفعة فيه لك وعلىٰ جارك فيه مضرة [1].

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر(٣/ ٨١، ٨٢: مادة: ضرر)، وشرح الأربعين النووية لابن دقيق(ص١٠٦، ١٠٧)، والتعيين للطوفي(ص٢٣٦)، والفتح المبين للهيتمي(ص٥١٥، ٥١٦).

فيفهم من ذلك انتفاء الضرر بالكلية، سواء تعلق بالنفس أو بالآخر، وسواء أكان ابتداء أم علىٰ جهة المقابلة، ويلزم منه تحقيق المصلحة والمنفعة عموما؛ بدلالة عموم النفي، وحذفُ المتعلق في كل منهما لتذهب فيه النفس كل مذهب؛ يؤكد عموم النفي لكل ما يتعلق بالضرر.

وبناء الحديث علىٰ أسلوب الحذف أيضا قوىٰ من إفادة العموم، إذ الأصل: " لا لحوقَ أو إلحاق ضَرَرٍ بأحد، ولا فعل ضِرَارٍ مع أحد. ثم المعنىٰ: لا لحوق ضرر شرعا إلا بموجِبٍ خاص مُخَصصٍ "[1].

وسواءٌ أكان المحذوف اسمَ " لا " علىٰ هذا التقدير، أم كان خبرها علىٰ تأويل: لا ضرر كائن في ديننا أو شريعتنا؛ فإن ذلك مما يوحي بتأكيد عموم انتفاء الضرر بكل صوره، ليشمل سائر ما يُحدث ضررًا، فعلا كان أو غير فعل.

ومن اللطائف البلاغية أيضا مجيء الإلزام بالنفي علىٰ أسلوب الخبر، والأصل أن يأتي علىٰ الإنشاء بالنهي؛ إذ الأصل في التشريع أن يكون أمرا أو نهيا؛ لكنه لما كان أمرا ثابتا لازما لا يتغير وله تعلق بشأن الإنسان عموما، جاء علىٰ صورة الخبر؛ لأنه أبلغ في تقرير الحقائق وتوكيدها وألزم.

وحديث: « الحَلاَلُ بَيِّنٌ، وَالحَرَامُ بَيِّنٌ » جاء معتمدا اللزوم في بنائه التركيبي؛ فإنه يلزمُ من أخذ الحلال واتقاء الشبهات؛ صلاحُ القلب المترتبُ عليه صلاح الإنسان، كما يلزم من الوقوع في الشبهات الموصلة إلىٰ الحرام؛ فسادُ القلب ومن ثم فساد صاحبه.

(١) ينظر: التعيين(ص٢٣٦)، والفتح المبين(ص٥١٧).

وسلك البيان النبوي للإبانة عن هذا التلازم المعنوي مسلك المقدمة والنتيجة المترتبة عليها، فجاءت مقدمته مقررة وضوح أمر الحلال والحرام؛ لأن الشرع قد بينه وكشف عنه بحيث لا خفاء فيه، مبينة أن ثَمّ منزلةً بينهما هي الشبهات، التي تختلف في حقيقتها عن القسمين السابقين في ترددها بين الحل والحرمة، فهي مختلطة ملتبسة لا يدركها إلا خواص العلماء.

والتلازم بادٍ من أول الحديث، فكل جملة من جمل هذه المقدمة تلزم عنها الأخرىٰ؛ فكون الحلال بين، يلزم منه أن الحرام بين، ويلزم أيضا أن بينهما مشتبهات.

فكل جملة تدل علىٰ الأخرىٰ دلالة الملزوم علىٰ اللازم.. بما بينهما من المطابقة، وهي من أسس تناسب المعاني ولزوم بعضها بعضا.. وقد بنيت جميعا علىٰ ذكر الصفات دون الموصوف؛ تركيزا علىٰ هذا الوصف وإبرازا له؛ لكونه المقصودَ بالذكر.

وعطفت كل جملة منها علىٰ أختها؛ توسطا بين الكمالين مع وجود المناسبة بينها، والواو بينها رابط لفظي. وبنيت الجملتان الأوليان علىٰ نسق واحد: إنّ واسمها المحلىٰ بأل وخبرها:« إِنَّ الْحَلالَ بَيِّنٌ، وَإِنّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ »؛ تقريرا لهذه الحقيقة الثابتة، وهي مع ثباتها ووثاقتها جاءت مؤكدة؛ لأنه " كثيرا ما تأتي العبارة عن المسلمات في أسلوب مؤكد لمزيد العناية بشأنها؛ حتىٰ تكون وثاقتها في طريق البيان عنها مناسبة لقوة معانيها "[1]. أو بحذف إنَّ ـ كما في البخاري ـ وبناء الكلام علىٰ المبتدأ المعرف بأل والخبر« الحَلاَلُ

(١) ينظر: صور من التناسب في الحديث الشريف، د. سلامة جمعة داود(ص٧٥٢).

بَيِّنٌ، وَالحَرَامُ بَيِّنٌ » خِلْوا من التأكيد لكونه من الأمور الظاهرة المعروفة، فجاء علىٰ الأصل.. مع ما في تعريفه من أتمية الفائدة(١).

ثم الخروج عن هذا التركيب نوعا ما في جملته الثالثة:« وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ » بتقديم الخبر علىٰ المبتدأ المنكر، وتنكيره يناسب الخفاء الذي يكتنفه لما في النكرة من معنىٰ العموم والإبهام. وتقديم الظرف:« بَيْنَهُمَا »، للتنبيه علىٰ أنه خبر لا صفة، إذ لو تأخر لفُهم أنه نعت، فيُنتَظَرُ الخبر(٢). وإنما الكلام مسوق للتأكيد علىٰ هذه البيْنِيَّة، مع إفادته من ربط الجملة بما قبلها ما لا تراه مع تأخيره من هذا الانسجام وحسن البيان.

ثم تأخير المبتدأ لإجراء الوصف عليه، وهو قوله:« لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ »، وليكون به ألصق وأكشف؛ إذ الصفة والموصوف كالشيء الواحد.. وكأن تلك المغايرة في الصياغة إشارة إلىٰ أن المشتبهاتِ تخالف الأصل الواضح في احتياجها إلىٰ التثبت والتحري وصولا إلىٰ إدراك كنهها ومعرفة حكمها.

ثم تفرع الكلام علىٰ هذه المقدمة متخذا أسلوب الشرط والجزاء سبيل البيان: « فَمَنْ اتَّقَىٰ الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ » فالفاء في صدره إما تفريع بمزيد بيان لأمر الشبهات تحذيرا من الوقوع فيها، والتفريع دلالة اللزوم اللفظية.

---

(١) ينظر: شروح التلخيص(١/ ٢٨٧)، والمطول علىٰ التلخيص، للسعد التفتازاني، مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠هـ(ص٧٠).

(٢) ينظر: مفتاح العلوم(ص٢١٩، ٢٢٠)، وشروح التلخيص(٢/ ١١٤، ١١٥).

وإما فاء الفصيحة تفصح عن شرط محذوف هذا جوابه، أي: إذا علمتم أن أمر الحلال والحرام بيّن، والشبهاتُ مختلطة بينهما؛ فاعلموا أن من اتقىٰ الشبهاتِ حفظ دينه وعرضه وبرّأهما من النقص والطعن...الخ؛ فهي رابط لفظي يقوي من إفادة اللزوم بين ما قبلها وما بعدها بما فيها من معنىٰ الترتب والسببية؛ فإن ما بعدها مسبب عما قبلها.

وأيضا فإن التلازم بين الشرط والجزاء كائن ومتحقق وهو من مقررات المعنىٰ؛ فيلزم من اتقاء الشبهات حصول البراءة للدين والعرض، ويلزم من الوقوع فيها الوقوع في الحرام؛ لأنها سبيل إليه، فمن أكثر تعاطيها أوصلته إلىٰ الحرام؛ ولذا عبر بالوقوع دون المقاربة دلالة علىٰ تحقق الفعل، فقال: "« وَقَعَ فِي الْحَرَامِ » ولم يقل: يوشك أن يقع؛ تحقيقا لمداناته الوقوع، كما يقال من أتبع نفسه هواها فقد هلك "[1]، وصيغة المضي تؤكده.

والعدول عن الضمير إلىٰ الظاهر في قوله:« فَمَنْ اتَّقَىٰ الشُّبُهَاتِ .. وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ »، مع أن المحل محلَّ إضمارٍ لتقدم المرجع؛ إذ الشبهات هي المشتبهات؛ فيه تقرير التحذير من الشبهات بالنص عليها اعتناء بشأن اجتنابها، وهو من دعائم التلازم اللفظية أيضا كالضمير، إلا أن فيه زيادة بيان وتمكين.

ولما كان الوقوع في الشبهات الموصلة إلىٰ الوقوع في الحرام أمرا عقليا؛ أخرجه البيان إلىٰ معرض الحسي المشاهد علىٰ طريق التمثيل؛ زيادة في إيضاحه والكشف عنه، فقال:« كَالرَّاعِي يَرْعَىٰ حَوْلَ الْحِمَىٰ، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ » وهي " جملة مستأنفة للبيان؛ تنبيها بالشاهد علىٰ الغائب؛ لأنه لما كان حِمَىٰ الملوك حدوده محسوسة يَحْتَرِزُ عنها كلُّ ذي بصر، وحمىٰ

(١) ينظر: الميسر، للتوربشتي(٢/ ٦٥٦)، وشرح الطيبي(٧/ ٢١٠٠).

الله، وهو محارمه معقول صرف لا يدركه إلا ذو البصائر؛ ضرب المثل بالمحسوس"[١].

والتمثيل يحسن في هذه المواقع؛ لأنه " إنما يصار إليه لما فيه من كشف المعنىٰ ورفع الحجاب عن الغرض المطلوب، وإدناء المتوهم من المشاهد"[٢]؛ وذلك للتنبيه علىٰ خطورة الشبهات وضرورة توقيها والحذر من الوقوع فيها؛ لما يلزم عنه من فساد في الدين والعرض.

فمثلت حال من اجترأ علىٰ الشبهات وتخطىٰ حدودها حتىٰ أوقعته في الحرام، بحال الراعي يرعىٰ حول المكان المحظور فلا يأمن الوقوع فيه، ووجه الشبه هو هيئة حصول العقاب بعدم الاحتراز.. فكما أن الراعي إذا جره رعيه حول الحمىٰ إلىٰ وقوعه فيه فاستحق العقاب بسبب ذلك، فكذلك من أكثر من الشبهات وتعرض لمقدماتها وقع في الحرام فاستحق العقاب[٣]، وفي ذلك بالغ التحذير والتخويف والزجر.

والتلازم بين المعنىٰ الممثَّل له (الواقع في الشبهات الموقعة في الحرام)، والمعنىٰ الممثَّل به (الراعي علىٰ هذه الصفة والحال)؛ آت من جهة أن الثاني بيان للأول، وكاف التشبيه رابط لفظي بينهما.

---

(١) ينظر: شرح الطيبي(٧/ ٢١٠٠)، وفتح الباري(١/ ١٢٨)، وشرح مصابيح السنة للإمام البغوي، لابن المَلك الرومي، ت: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، نشر: إدارة الثقافة الإسلامية، ط: الأولىٰ،١٤٣٣هـ-٢٠١٢م(٣/ ٣٨٢).

(٢) الكشاف(١/ ١١١).

(٣) يراجع: تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، للقاضي البيضاوي، ت: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت،١٤٣٣هـ-٢٠١٢م(٢/ ٢١١)، وشرح الطيبي(٧/ ٢٠٩٩)، وعمدة القاري(١/ ٣٠٢).

واستدعاء هذا المثل بالذات مرجعه الإحالة إلىٰ معروف موروث لدىٰ العرب، إما خارج، فتكون الإحالة خارجية، مدلول عليها بأل العهدية في قوله ﷺ:« يَرْعَىٰ حَوْلَ الْحِمَىٰ »؛ فهي للعهد الخارجي؛ وذلك أن " ملوكهم كانوا يحمون مراعي لمواشيهم، ويتوعدون من دخلها بالعقوبة، فالخائف من العقوبة يبعد بماشيته عن ذلك الحمىٰ لأنه إن قرب منه فالغالب الوقوع فيه، فالحذر أن يجعل بينه وبين ذلك الحمىٰ مسافة يأمن فيها وقوع ذلك، وهكذا محارم الله عز وجل لا ينبغي أن يحوم حولها مخافة الوقوع فيها فيستحق العقوبة "(١).

وإما إحالة داخلية سياقية (نصية) أشير بها إلىٰ ما يذكر بعدُ، وهو قوله ﷺ:« أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَىٰ »، وتعرف بالإحالة البعدية، وهي من وسائل السبك والتماسك النصي لفظيا ودلاليا(٢).

ثم أكد ﷺ ذلك التحذير من حيث المعنىٰ بقوله: « أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَىٰ، أَلَا وَإِنَّ حِمَىٰ اللهِ مَحَارِمُهُ »؛ للزومه ما سبق وبنائه عليه؛ فأقام البرهان علىٰ اجتناب الشبهات بطريق القياس، بعد أن نبه علىٰ هذا المعنىٰ بأداة

(١) ينظر: المعلم بفوائد مسلم، للإمام المازري، ت: الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر، ط: الثانية،١٩٨٨م(٢/ ٣٠٨)، والمنهاج للنووي(١١/ ٢٨)، وشرح الأربعين لابن دقيق العيد(ص٤٧، ٤٨)، والفتح المبين(ص٢٤٥).

(٢) يراجع: العلاقات النصية في لغة القرآن الكريم، د. أحمد عزت يونس، دار الآفاق العربية، القاهرة ط: الأولىٰ، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م(ص١٩٠ - ١٩٣).

التنبيه " وكررها للدلالة علىٰ تحقق ما بعدها؛ إعلاما للسامع بأن ما بعده مما ينبغي أن يصغي إليه ويفهمه ويعمل به لعظم موقعه "(١).

وجاء التلازم بين هذه المعاني علىٰ طريق القياس الاستلزامي؛ " لأنه إذا كان لكل ملك حمىٰ، فيلزم منه أن يكون لله تعالىٰ حمىٰ؛ لأنه ملك الملوك، وحمىٰ كل ملك ما منعه، فكذلك حمىٰ الله تعالىٰ ما منعه وهو محارمه "(٢). وفيه إشارةٌ إلىٰ أن الاحتراز عن مقارَبة محارمِ الله والحذر من التخوض في حماه؛ أحقُّ وأجدر من مجانبة حِمَىٰ كلِّ مَلِك؛ لأن عقابه أشد(٣) وأعظم، وسلطانه أظهر وأقهر.

والواو بعد " ألا " رابط لفظي، به تتواصل هذه الجمل؛ لما بينها من التناسب، إذ هي عطف علىٰ مقدر مفهوم مما سبق؛ أي: " ألا إن الأمر كما ذكر، وإن لكل ملك حمىٰ؛ فجيء بالواو إشعارا بما بين الجملتين من المناسبة "(٤).

---

(١) ينظر: تحفة الأبرار، للبيضاوي(٢/ ٢١١، ٢١٢)، والكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، للإمام
الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: أولىٰ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م(١/ ٢٠٤)، والفتح المبين(ص ٢٤٦).

(٢) ينظر: التعيين للطوفي(ص١٠١، ١٠٢)، والفتح المبين(ص٢٤٧).

(٣) ينظر: الميسر للتوربشتي(٢/ ٦٥٦)، وشرح المصابيح لابن الملك(٣/ ٣٨٣).

(٤) ينظر: الكواكب الدراري(٣/ ٢٠٤، ٢٠٥).

وجاءت خاتمة البناء ناطقة بأصل ذلك كله؛ لأن القلب أمير الأعضاء، فمتىٰ صَلَح صَلَحت، ومتىٰ فسد فسدت؛ ولذا جعل النبي ﷺ صلاح الجسد كله وفساده كله تابعا للقلب.

وقد سار التلازم في هذه الخاتمة، بترتب كل جملة علىٰ الأخرىٰ واقتضائها لها، فقد جاء قوله:« أَلا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلا وَهِيَ الْقَلْب » موصولا بالواو متعلقا بما قبله ومنتسبا إليه؛ " نظرا إلىٰ أن الأصل في الاتقاء والوقوع هو ما كان بالقلب، لأنه عماد الأمر وملاكه، وبه قوامه ونظامه، وعليه تنبني فروعه، وبه تتم أصوله "(١).

كما أن هذه الجملة:« أَلا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً... »؛ امتدادٌ لما قبلها، " فالجمع بينهما كالجمع بين الأخ وأخيه، فلا تجد النفس فجوة في الانتقال من حمىٰ الملك صاحب السلطان والتصرف في ملكه، إلىٰ ذكر القلب صاحب السلطان والتصرف في الجسد كله "(٢).

وورود التنبيه علىٰ هذا الأصل بطريق الإبهام والبيان الذي هو شرط الفخامة؛ للدلالة علىٰ عظم شأن القلب بالنسبة لسائر البدن؛ فإن الجوارح كلها مسخرة له ومطيعة.

وتحَقَّقَ التلازمُ بأسلوب الشرط بـ " إذا " التي شرطها مقطوع بوقوعه، فيلزم من صلاح القلب صلاح الجسد، كما يلزم من فساده فسادُ الجسد.

وقد ذهب الإمام الكرماني ـ وتبعه الأئمة ـ إلىٰ أن " إذَا " هنا بمعنىٰ " إنْ "؛ لأن الصلاح غير متحقق لاحتمال الفساد بقرينة ذكر المقابل وهو

(١) الكواكب الدراري للكرماني(١/ ٢٠٥).

(٢) صور من التناسب في الحديث الشريف(ص٧٧٢).

الفساد[١]. قلت: يمكن أن تكون " إذا " علىٰ بابها بناء علىٰ أن تحقق صلاح القلب يتحقق به صلاح سائر الجسد، وكذا تحقق فساده يترتب عليه فساد سائر الجسد. والله أعلم.

وحديثُ: « إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إِلَا طَيِّبًا »، بني علىٰ التلازم؛ فإنه يلزم من كون الله تعالىٰ طيبا[٢]؛ أنه لا يقبل إلا الطيب، أي الحلال الخالص؛ فوقع التلازم بين الصفة والموصوف؛ فإن قولهﷺ:« لا يَقْبَلُ إِلَا طَيِّبًا »، في موضع الوصف، فليس من صفته قبول الخبيث، وذلك " لأنه تعالي منزه من العيوب فلا يقبل ولا ينبغي أن يتقرب إليه إلا بما يناسبه في هذا المعنىٰ، وهو خيار أموالكم الحلال، كما قال تعالي: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [سورة آل عمران: ٩٢]"[٣].

وهذه الجملة هي رأسُ المعنىٰ في الحديث وما بعدها متعلق بها ولازم عنها؛ ولذا جاء قولهﷺ:« وَإِنَّ اللهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [سورة المؤمنون: ٥١]، وَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [سورة البقرة: ١٧٢]متصلا بما قبله معطوفا عليه بالواو؛ لأنه مترتب عليه ترتب النتيجة علىٰ المقدمة.. وبيانه: أنه إذا تقرر كونُ الله تعالىٰ

---

(١) ينظر: الكواكب الدراري(١/ ٢٠٥)، وفتح الباري(١/ ١٢٨)، وعمدة القاري(١/ ٢٩٩).

(٢) الطيب في صفة الله تعالىٰ بمعنىٰ المنزه عن النقائص، وهو بمعنىٰ القدوس. وهذا إخبار عن كمال صفاته التي لا يدخلها نقص ولا عيب.[ينظر: إكمال المعلم(٣/ ٥٣٥)، وكشف المشكل(٣/ ٥٧٢)].

(٣) تحفة الأبرار للقاضي البيضاوي(٢/ ٢١٠).

طيبا لا يقبل إلا الطيب؛ لزم عنه أن لا يأمر إلا بما هو من صفاته جل وتقدس. وأن المؤمنين والمرسلين من قبلهم مأمورون بأكل الحلال الطيب، الدال بالالتزام علىٰ اجتناب الخبيث، كما قال جل ذكره :﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ ﴾ [سورة الأعراف:١٥٧].

وفي ذلك دلالة " علىٰ أن الرسل وأممهم سواءٌ في عبادة الله عزَّ وجلَّ، والدخولِ تحت خطابه إلا ما قام عليه الدليلُ من اختصاصهم علىٰ الأمم ببعض الأحكام "(١).

واتحادُ حَذْوِ الآيتين من البدء بأسلوب النداء؛ تهيئة وتمهيدا للأمر بأكل الطيبات؛ يناسب استواء الأنبياء والمؤمنين في عموم الأمر بطيب المطعم والمشرب(٢).

وهذا الصدر من الحديث بمثابة التهيئة للمقصود منه، وهو طيب المطعم لإجابة الدعاء، ولذلك ابتدئ الحديث بالنداء في قوله ﷺ: « أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إِلَا طَيِّبًا » تنبيها علىٰ أهمية ما يعقب ذلك.

ويلزم من ذلك أيضا عدم قبول الخبيث، ولا شك أن الحرام خبيث، فتتأسس اللزوم علىٰ علاقة الضدية الكائنة بين الطيّب الذي يستلزم الحلال، وبين الحرام المنصوص عليه في آخر الحديث بقوله ﷺ: « ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَىٰ السَّمَاءِ، يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ

(١) ينظر: المفهم(٣/ ٥٩)، والتعيين للطوفي(ص١١٥).

(٢) ينظر: صور من التناسب، د. سلامة داود(ص٧٩٠).

حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّىٰ يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟»

والعطف بين هذين الطرفين بـ " ثم " بما تدل عليه هنا من التراخي الرتبي؛ للإشعار بما بين هاتين المنزلتينِ من التفاوت والبعد؛ منزلةِ من هو سائر علىٰ طريق الله ومنهجه، ومن خالط الحرامُ لحمَه ودمَه غير مبال بذلك.. ويا بُعد ما بينهما !

واختصاص صورة من صور الحرام تتعلق بالمأكل والمشرب والملبس، تنبيه علىٰ غيرها بطريق اللزوم أيضا. لكن اختصاصها؛ لأن طيب المطعم أدخل في إجابة الدعاء، كما قال النبي ﷺ لسيدنا سعد بنِ أبي وقاص:« يَا سَعْدُ أَطِبْ مَطْعَمَكَ تَكُنْ مُسْتَجَابَ الدَّعْوَةِ »(١)، ولذلك خص صورة الداعي.

كما يلزم من تناول الحرام عدم إجابة الدعاء المعبر عنها بطريق الاستفهام في قولهﷺ:« فَأَنَّىٰ يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟». أي كيف يستجاب له، أو لمن هذه صفته؟ "علىٰ جهة الاستبعاد، ومعناه: أنه ليس أهلاً لإجابة دعائه، لكن يجوز أن يستجيب الله تعالىٰ له تفضلا ولطفًا وكرمًا "(٢).

(١) جزء من حديث، رواه الطبراني في الأوسط،(برقم: ٦٤٩٥)، ت: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة(٦/ ٣١٠).

(٢) المفهم للقرطبي(٣/ ٦٠).

فالتلازم بين طرفي الحديث من حيث كون مضمون الأول مقابل لمضمون الثاني، فإن الحرام في قوله:« وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّىٰ يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟»؛ خبيث ينافر الطيّب، ولذا استلزم عدم القبول في قوله:« فَأَنَّىٰ يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟ »، والفاء سببية رابطة بين العلة والمعلول، فإن عدم الإجابة إنما كان سببها ما قبل الفاء.

وتكاثرت الأوصاف والأحوال المختصة بالرجل؛ وهذا ألزم لاستحقاقه الجزاء، فإن قوله: « يُطِيلُ السَّفَرَ» محله النصب، صفة للرجل أو حالا منه. وقوله: « أَشْعَثَ أَغْبَرَ » حالان مترادفان من فاعل " يطيل"، وما يتلوهما من الأحوال كلها متداخلات، فقوله:« يَمُدُّ يَدَيْهِ » حال من ضمير " أشعث "، أو صفة للرجل، وقوله:« يَا رَبِّ » حال من فاعل " يمد " أي يمد يديه قائلا: يا رب، وكل هذه الحالات دالة علي غاية استحقاق الداعي للإجابة، ودلت تلك الخيبة علي أن الصارف قوي والحاجز مانع شديد[1].

وهذه القيود ساهمت في إحكام البناء؛ بل تأسس المعنىٰ عليها، مع كونها تابعا من حيث الإعراب، لكنها أفصحت عن التلازم فأوقدت جذوة استلزام عدم الإجابة.

فكأن هذه الأوصاف وتلك الأحوال كانت تستلزم إجابة دعائه؛ لولا أن كان متلبسا بالحرام، وهو ما دلت عليه الجمل الحالية في قوله:« وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ » فكرر لفظ الحرام

(١) ينظر: شرح الطيبي(٧/ ٢٠٩٦)، ومرقاة المفاتيح(٥/ ١٨٩٠).

وأشاعه، في مقابلة نَصَبِهِ وسفَره في الطاعة وابتهاله إلىٰ ربه؛ وهذا أدعىٰ إلىٰ الإجابة؛ لكنّ الحرام أسقط تلك الطاعة؛ فاقتضىٰ ذلك عدم الإجابة.

وحديثُ: « مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَالَا يَعْنِيهِ »، ترابَطَ بناؤه وتشابكَ نظمه بطريق اللزوم، فإن ترك مالا يَعنيه يلزم عنه فعل ما يَعنيه، ويلزم منهما حسن إسلام المرء، فالتلازم واقع بين المبتدأ وخبره، والخبر في حقيقته وصف للمبتدأ في المعنىٰ، ولذا استغني عن ضام يضمهما ورابط ينظمهما.

وتقديم الخبر، وإن كان واجب التقديم هنا؛ لئلا يعودَ الضمير ـ الذي في المبتدأ لو كان قُدّم ـ علىٰ متأخر في اللفظ والرتبة؛ اعتناء بشأنه، وتشويق إلىٰ المبتدأ؛ فإن ما يَكمل به حسنُ الإسلام، أولىٰ بالعناية والاهتمام مما من شأنه أن يُنقص من هذا الكمال.

وإيثار التعبير بالترك دون الفعل، أو بالملزوم علىٰ اللازم؛ لأنه الأعم الأكثر، فإن " الذي يعني الإنسان من الأمور ما يتعلق بضرورة حياته في معاشه، وسلامته في معاده، وذلك يسير بالنسبة إلىٰ ما لا يَعنيه، فإذا اقتصر علىٰ ما يَعنيه سلم من شر عظيم عميم، وذلك يعود بحسن الإسلام؛ لأن السلامة من الشر خير عظيم، وهي من حسن إسلام المرء "[1].

ويردأُ ذلك، التعبير بـ" ما "؛ تنصيصا علىٰ العموم؛ إذ المقصود ترك كل مالا منفعة فيه ولا ضرورة من الأقوال والأفعال.

(١) ينظر: التعيين للطوفي(ص١٢١)، والفتح المبين(ص٣٠٠).

ومن دقائق البيان مراعاة تناسب الألفاظ والمعاني؛ وهو ما يقوي من إفادة التلازم بينها، ومن ثم أوثر التعبير بالإسلام علىٰ الإيمان؛ نظرا إلىٰ أنه متعلق بظاهر الأعمال، " والترك والفعل إنما يتعاقبان علىٰ الأعمال الظاهرة دون الباطنة؛ لأن الظاهرة حركات اختيارية يتأتىٰ فيها الترك والفعل اختيارا، والباطنة اضطرارية تابعة لما يخلقه الله عزَّ وجلَّ في النفوس من العلوم ويوقعه فيها من الشُّبَه "(١).

و" مِنْ " في صدر الحديث تبعيضية، وتناسب ذلك مع المقصود؛ " لأن ترك مالا يعني ليس هو كل حسن الإسلام، بل بعضُه؛ وإنما جميعُ حسن الإسلام تركُ مالا يعني، وفعلُ ما يعني، فإذا فعل ما يَعنيه وترك ما لا يَعنيه فقد كَمُل حسنُ إسلامه"(٢).

والضمير في (تركه، ويعنيه) عائد إلىٰ المرء فيخصص الترك والعناية بالمسلم، وهو رابط لفظي يرد الآخر علىٰ الأول فيعضد التلازم بينهما.

وحديثُ: « مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ، فَاجْتَنِبُوهُ »، سار علىٰ طريق اللزوم في بنائه التركيبي؛ لأن كل جملة من جمله تستلزم التي تليها، وبهذا يترابط النظم ويلتحم البناء وتتناسب المعاني.

وقد ابتدئ الحديث بقولهﷺ:« دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ »، وهي الجملة المؤسسة للمعنىٰ؛ وكل ما جاء بعدها من معان إنما هو راجع إليها ومعقود عليها؛ فإن الابتداء بالأمر بترك السؤال وإكثار القول ـ كما يفصح عنه

(١) ينظر: التعيين للطوفي(ص١٢١، ١٢٢).

(٢) التعيين للطوفي(ص١٢٢).

السياق، وتوضحه رواية مسلم[١] ـ يستلزم ما يأتي بعدُ من التعليل لذلك ببيان عاقبته وأنها الهلاك؛ لأن كثرة السؤال مَهلَكةٌ؛ لما يلزم عنها من التعنت والمشقة والاختلاف علىٰ الأنبياء، وكل ذلك مفضٍ إلىٰ الهلاك.

و" ما " في قولهﷺ:« مَا تَرَكْتُكُمْ » مصدرية ظرفية أي مدة تركي إياكم، لأنهم ربما سَألوا فأُجيبوا بما لا يطيقون، علىٰ نحو ما جرىٰ لبني إسرائيل في قصة البقرة[٢].

وقولهﷺ:« إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ سُؤَالُهُمْ واخْتِلَافُهُمْ عَلَىٰ أَنْبِيَائِهِمْ »، تعليل للأمر السابق، مرتبط به ارتباط العلة بالمعلول، والعلاقة بينهما تلازمية، فالإهلاك لازم عن كثرة السؤال؛ ولذلك فصلت هذه الجملة للاستئناف البياني جوابا عما أثير في النفس.

وصُدِّر التعليل بـ " إنّما " لأنها إنما تأتي في المعلوم الذي لا ينكر[٣]؛ ولا شك أن هذه العلة معلومة من أخبار السابقين، فصار التلازم بين العلة والمعلول أمرا بدهيا معلوما للمخاطب، وهذا أدعىٰ لقبول الأمر وامتثاله.

---

(١) حيث نصت علىٰ الكثرة : « فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَىٰ أَنْبِيَائِهِمْ ».[صحيح مسلم (٢/ ٩٧٥)، سبق تخريجه].

(٢) حين أمروا بذبح بقرة؛ فلو اقتصروا علىٰ ما يصدق عليه اللفظ، وبادروا إلىٰ ذبحِ بقرةٍ – أيِّ بقرةٍ كانت – لكانوا ممتثلين، لكن لما أكثروا السُّؤالَ كثر عليهم الجوابُ، فشدَّدوا، فَشُدِّد عليهم؛ وذُمُّوا علىٰ ذلك؛ فخاف النبيُّ ﷺ مثل هذا علىٰ أمتِه، ولذلك قال: « إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ سُؤَالُهُمْ واخْتِلَافُهُمْ عَلَىٰ أَنْبِيَائِهِمْ ».[ينظر: المفهم للقرطبي(٣/ ٤٤٨، ٦/ ١٥٧، ١٥٨)، وشرح الأربعين لابن دقيق(ص٥٨)].

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز(ص٣٣٠).

ورواية مسلم:« فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَىٰ أَنْبِيَائِهِمْ »، جمعت بين " الفاء " ، و" إنّ " فأخرجت الجملة عن أن تكون مستأنفة للبيان، وإنما هي مترتبة علىٰ ما قبلها ومسببة عنه؛ إذ الفاء فيها سببية تربط بين العلة والمعلول، وهذا أقوىٰ في التلازم.

" والدلالة علىٰ التعليل هنا أقوىٰ وآكد لالتقاء رافدين من روافد العلّية " الفاء" و" إنَ"، وكل منهما يمنح التعليل من دلالته الوضعية عنصرا دلاليا.. فالفاء تشرب التعليل معنىٰ التعقيب، مثلما تشرب " إنَ " التعليل معنىٰ التوكيد "[1].

وراوية البخاري أعلىٰ من حيث الصياغة، فمع اشتمال الروايتين ـ بجانب ما سبق ـ علىٰ أسلوب القصر بـ" إنما " توكيدا ومبالغة؛ كأنه ما أهلكهم إلا كثرة السؤال والاختلاف؛ بيانا لخطر ذلك وتحذيرا من مغبة الوقوع فيه؛ علت رواية البخاري بإسناد الإهلاك إلىٰ السؤال والاختلاف وجعلهما كأنهما فاعلاه علىٰ طريق المجاز العقلي؛ إظهارا لقوة أثر ذلك وأنه منشأ الوبال والهلاك.. وفرق بين أن نقول: أهلكهم سؤالُهم واختلافُهم، وبين: هلكوا بسؤالِهم واختلافِهم؛ وأن المعنىٰ في الأول أجل وأعلىٰ وأعجب وأفخم.. فهو فرق بين الحقيقة والمجاز.

(١) سبل الاستنباط من الكتاب والسنة، د. محمود توفيق سعد، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م(ص٨٧).

وعطفُ الاختلاف علىٰ الأنبياء علىٰ كثرةِ السؤال، من عطف المسبب علىٰ السبب؛ فإن إكثار السؤال سبب في وقوع الاختلاف؛ ولذا ربط بينهما بواو العطف لما بينهما من التلازم.

وعُدي الاختلاف بـ" علىٰ " في قولهﷺ:« واخْتِلَافُهُمْ عَلَىٰ أَنْبِيَائِهِمْ »، للدلالة علىٰ أن مخالفتهم الأنبياء ما صدرت عن عقل وحكمة، وإنما عن سوء أدب وكبر واستعلاء؛ فجمعوا بين العصيان والتكبر؛ ولذا حُقّ عليهم العذاب والهلاك.

وهذا المطلع من الحديث بمثابة التمهيد للمقصد الذي هو اجتناب المنهي، وإتيان المأمور، وذلك قولهﷺ:« فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ »؛ ومن ثم وقع التلازم بينهما؛ لأن مقصد الحديث بمثابة النتيجة اللازمة عن المعطيات السابقة، فيلزم من ترك سؤالِهﷺ امتثالا لأمره، وخشيةَ تحقق ما وقع للأمم السابقة؛ أن يتعاملوا مع ما معهم من العلم؛ فيأتون الأوامر ويجتنبون النواهي.

وعبر في جانب المنهيات بالاجتناب المطلق من القيد، وهذا ألزم للترك بالكلية؛ " لأنه ليس في النهي إلا تركُ ما نهي عنه مطلقا، وحينئذٍ يكونُ ممتثلا لتركِ ما أُمر بتركِه. وقيّد في جانب المأمورات بالاستطاعة؛ إذ لا تكليف بما خرج عن الطاقة والوُسع كما قال تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا

﴿ إِلَّا وُسۡعَهَاۚ ﴾ [سورة البقرة:٢٨٦] ، ولأنه يكفي في الأمر أقل ما يطلق عليه اللفظ، فيفعل منه ما يصدق عليه ذلك الأمر "[1].

وقد ارتبطت هذه الجملة بما قبلها بفاء الفصيحة؛ فتولد عنها شرط مقدر مفهوم من سياق الكلام، أي: إذا امتثلتم الأمر وعلمتم أن كثرة السؤال والاختلاف علىٰ الأنبياء سببٌ للهلاك؛ فاجتنبوا النواهي وأتوا من الأوامر ما استطعتم.

وجاء الإلزام في هذه الجملة علىٰ أسلوب الشرط: « فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ... وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ »، فاقترن بالشرط المقدر الذي أفصحت عنه الفاء؛ فاكتسىٰ الكلام من قوة الربط ما اكتسىٰ.

ولعل السر في مجيئه علىٰ هذه الصورة الشرطية، ما يرُدُّ آخر الكلام علىٰ أوله، لأنهﷺ لما أمرهم ـ في صدر الحديث ـ بترك السؤال مدة ما تركهم عن التكليف؛ ناسب أن يعلق اجتنابهم المناهي بنهيه، وإتيانهم الأوامر بأمره ـ في عجزه ـ فجاء الكلام علىٰ حذوٍ واحد، كما أن فيه إشارة إلىٰ الالتزام بما شرعه الله تعالىٰ وبلّغه رسولهﷺ وعدم الخروج عن إطاره.

والشرط علاقته اللزوم؛ لأن الشرط والجواب متلازمان في الوجود، يتحقق أحدهما بتحقق صاحبه، وذلك أنهم إذا لم يكثروا الأسئلة بين يديه ولم يختلفوا عليه؛ لزم عن ذلك أن يأتمروا بأوامره وينتهوا بنواهيه.. ودخول الفاء قوىٰ من ربط الجملة بما قبلها، ومن ثم قوىٰ من الدلالة علىٰ التلازم.

---

(١) ينظر: المفهم للقرطبي(٣/ ٤٤٨) " بتصرف ".

وحديثُ: « مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ »، نهَج نهْج اللزوم في بنائه أيضا، متخذا أسلوب الشرط والجزاء سبيلَ التلازم والاقتران؛ لتعلق كل منهما بالآخر، فإن الإحداث والابتداع في الدين يستلزم الرد والبطلان، والتلازم بينهما من حيث كان الشرط سببا والجزاء مسببا.

والفاء في صدر الجواب رابط لفظي يصل الجواب بالشرط؛ لأن الجزاء ليس من شأنه أن يرتبط بنفسه، ويحتاج إلىٰ الفاء، كما ذكر الشيخ عبد القاهر(١). إذ لو قيل: هو رد، انقطع الكلام وتجافت الصلة.. فجيء بالفاء بما فيها من معنىٰ السببية؛ زيادة في قوة العلاقة.

ولأن الفاء إنما تقترن بالجواب علىٰ الجملة؛ حيث لا يصلح أن يكون شرطا، ومواضع ذلك تفصيلا في كتب النحو(٢).

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز(ص٢١٤، ٢١٥).

(٢) كل جواب لا يصلح أن يكون شرطا وجب اقترانه بالفاء، كالجملة الاسمية، نحو: " إن جاء زيد فهو محسن "، والطلبية، نحو: " إن جاء زيد فاضربه "، والفعلية المنفية بـ" ما "، نحو: " إن جاء زيد فما أضربه "، أو " لن " نحو: " إن جاء زيد فلن أضربه ". فإن كان الجواب يصلح أن يكون شرطا ـ كالمضارع الذي ليس منفيا بما، ولا بلن، ولا مقرونا بحرف التنفيس، ولا بقد، وكالماضي المتصرف الذي هو غير مقرون بقد ـ لم يجب اقترانه بالفاء، نحو: " إن جاء زيد يجيء عمرو" ، أو " قام عمرو". [ينظر: شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، لابن عقيل المصري، ت : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ودار مصر للطباعة، ط: العشرون١٤٠٠هـ-١٩٨٠م(٤/ ٣٧، ٣٨)، وأوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، دار الجيل، بيروت، ط: الخامسة، ١٩٧٩م (٤/ ٢٠٩، ٢١٠)، وشرح التصريح علىٰ التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولىٰ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م(٢/ ٤٠٥- ٤٠٧)].

كما أن ثَمّ سرا لطيفا، وهو أنه لما كانت الفاء للتعقيب، آذن ذلك بأن لا مجال لهذا الإحداث أن يدخل في حيز القبول؛ لترتب الجواب علىٰ الشرط ولزومه عنه بلا مهلة.

والتعبير بـ" مَن " التي للتعميم في أولي العلم، إيجاز يغنىٰ عن إطالة القول، " فقد كفىٰ ذلك من ذكر جميع الناس"[1]، وفيه تناسب بين اللازم والملزوم في العموم، فإن الضمير الغائب في قوله:« فَهُوَ رَدٌّ »، دال علىٰ الشمول، وهو إما عائد إلىٰ " مَن "؛ فيفيد أن " من رام الزيادة علىٰ ما في الدين، حاول أمرا غيرَ مَرضِيّ؛ لأنه من قصور فهمه رآه ناقصا.. فذلك المبتغىٰ الزيادة علىٰ الكمال ناقص مطرود "[2]؛ وإما راجع إلىٰ الإحداث، فيدل علىٰ " أن كل ما أُحدث مما ليس من الدين فهو ردّ، والمنهيات المحرمات كلها ليست من أمره ﷺ فيجب رَدُّهَا "[3].

ومجيء الجواب علىٰ الجملة الاسمية؛ للدلالة علىٰ تحقق بطلان ما خرج من الشرع ورده وعدم الاعتداد به؛ وثبوت ذلك ثبوتا مؤكدا، ويؤازره إطلاق المصدر علىٰ اسم المفعول تجوزا؛ كأن المحدِث وما أحدثه قد صار بجملته ردا حتىٰ كأنه قد تجسد فيه.

---

(١) ينظر: الخصائص، لأبي الفتح بن جني، ت: محمد علىٰ النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة(١/ ٨٣).

(٢) ينظر: شرح الطيبي(٢/ ٦٠٣)، ومرقاة المفاتيح(١/ ٢٢٢).

(٣) المعلم للمازري(٢/ ٤٠٥).

والمراد بأمرنا: دين الإسلام، وإنما عبر عنه بهذا اللفظ؛ تنبيها علىٰ أن الدين هو أمرنا الذي نهتم له، ونشتغل به، بحيث لا يخلو عنه شيء من أقوالنا ولا من أفعالنا(١).

وفي الإشارة إليه ـ والأصل أن يشار بها إلىٰ محسوس مشاهد ـ إظهارٌ لتعظيمه وتمييزه أكمل تمييز، وأنه قد كَمُل واشتهر وشاع وظهر ظهور المحسوس، بحيث لا يخفىٰ علىٰ كل ذي بصر وبصيرة (٢) .. وفيه تمهيد للنعي علىٰ من يحاول الابتداع فيه بما ليس من أصوله.

وحديثُ: « ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللهُ، وَازْهَدْ فِيمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ يُحِبّوكَ »، انتظم تركيبه علىٰ ما بين الأمر وجوابه من التلازم والاقتران؛ فيلزم من الزهد في الدنيا محبة الله؛ ومن الزهد فيما عند الناس محبة الناس، فوقع التلازم بين الزهد والمحبة، ربطا بين السبب والمسبب علىٰ طريق اللازم.

وعطفُ الجملتينِ بالواو لاتفاقهما في الإنشائية؛ توسط بين الكمالين مع وجود المناسبة، وهذا آكد في اللزومية؛ إذ لا بد من الجمع بين الأمرين لإدراك محبة الله ومحبة الناس.

والجزم في:(يحِبَّك، ويُحِبُّوك) هو الوجه؛ لأنه يدل علىٰ قوة التلازم والارتباط بين الأمر وجوابه، وأن المحبة لازمة عن الزهد.

(١) الميسر للتوربشتي(١/ ٧٦).

(٢) ينظر: شرح الطيبي(٢/ ٦٠٣)، ومرقاة المفاتيح(١/ ٢٢٢).

وهذا لا يعني أنْ ليس للرفع وجهٌ؛ بل له مدخل من حيث إنه يُستأنف به الكلام، لكنه لا يتصل به النظم ولا يتحد اتحاده مع الجزم؛ فجزم الجواب دالّ علىٰ تعلقه بالأمر غيرُ مستغنٍ عنه؛ كما لا يستغني الشرط عن الجزاء. وهو ما عليه كلام سيبويهِ رحمه الله، من أن جواب الأمر ينجزم بالأمر؛ كما انجزم جواب الشرط بالشرط؛ لأنَّهم جعلوه معلَّقا بالأوّل غيرَ مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ " إنْ تأتني " غيرُ مستغنيةٍ عن " آتِكَ "[1].

وليس تخرج المحبة المطلوبة عن هذين؛ فجاء الجواب الشريف مطابقا للسؤال[2] علىٰ أكمل وجه وأوفاه؛ حيث جُمعت المحبة في أمر واحد هو الزهد، باعتبارين مختلفين،(في الدنيا، وفيما في أيدي الناس) يدخل ثانيهما في الأول بما بينهما من عموم وخصوص؛ فالزهد فيما في أيدي الناس من جملة الزهد في الدنيا، وترتب علىٰ ذلك محبة الله، ومحبة الناس.. وفيه من قوة اقتران المعنىٰ وتشابكه ولزوم بعضه بعضا ما فيه.

وحديثُ: « لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ »، قائم علىٰ مراعاة اللزوم في بنيته التركيبية؛ لأن كمال الإيمان يستلزم محبة الخير للمؤمنين كالذي يحب لنفسه، فجُعل نفيُ الإيمان مُغيًّا بحصول هذه المحبة موقوفا عليها، فإذا حصلت استلزم ذلك ثبوت كمال الإيمان، وفي ذلك مبالغة في بيان أثرها علىٰ إيمان المرء حتىٰ كأنه لا يحصل إلا بها.

و(حتىٰ) ههنا غائية جارة، فحصول ما بعدها، إثبات للمنفي قبلها، لأن نفي الإيمان مُغيًّا، والمحبةُ غاية، والغاية متأخرة عن المُغيّا ضرورة،

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م(٣/ ٩٣، ٩٤).

(٢) هو قول السائل: دُلَّنِي عَلَىٰ عَمَلٍ إِذَا أَنَا عَمِلْتُهُ أَحَبَّنِي اللهُ وَأَحَبَّنِي النَّاسُ، فقال ﷺ:« ازهد في الدنيا...».

وهذا يوحي بأن انتفاء كمال الإيمان يتصل بالمرء إلىٰ أن تتحقق هذه المحبة، فعندئذ يكمل إيمانه، فالتلازم بين المعنيين مقرر لذلك ومحقق له، ولذا عدل عن صيغة الإثبات إلىٰ صيغة النفي المغيا بغاية، تلازما بين المعنيين: الإيمان، والمحبة، وترتُّب أحدهما علىٰ الآخر.

ولما كانت (حتىٰ) هنا " غاية لنفي الإيمان، لا عاطفة ولا ابتدائية؛ انتصب الفعل بعدها بأن المضمرة وجوبا، ولا يجوز الرفع لئلا ينتقض المعنىٰ؛ لاقتضاء ذلك كون (يحب) منفيا كـ (يؤمن)، أي لا يكون إيمان ومحبة، وهو باطل "[١].

والمراد نفي كمال الإيمان كما سلف، وإلا فأصل الإيمان حاصل لمن لم يكن بهذه الصفة، ولذا قال القاضي عياض: لا يتم إيمانه حتىٰ يكون بهذه الصفة للمؤمنين، من كفه الأذىٰ عنهم، وبذله المعروف لهم، ومودته الخير لجميعهم وصرف الضر عنهم[٢].

ومنطوق الحديث يستلزم معنىٰ يعقل من فحواه، وهو أن يكره لأخيه من الشر ما يكره لنفسه؛ لأنه من الإيمان أيضا، ولم يذكره؛ لأن حب الشيء مستلزم لبغض نقيضه، فترك التنصيص عليه اكتفاء[٣].

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: الكواكب الدراري(١/ ٩٥)، وإكمال المعلم ـ بهامشه ـ(١/ ٢٨٢).

(٢) إكمال المعلم(١/ ٢٨٢)، والمنهاج للنووي(٢/ ١٦).

(٣) ينظر: الكواكب الدراري(١/ ٩٥)، وفتح الباري(١/ ٥٨).

الخاتمة

الحمد لله الذي يسّر وأعان ووفَّق وهَدىٰ، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد أفصحِ الخلق وأكرمِهِم وأزكاهم عقلا ورُشدا وهُدىٰ، وعلىٰ آله وصحبه والتابعين لهم ومن اهتدىٰ...

أما بعد،،،

فقد عشت في رحاب السنة المطهرة خلال هذه الرحلة المباركة؛ لأطوف حول أصولها وأمهات أحاديثها التي عليها مدار الإسلام؛ وأنظرَ فيها وأطيلَ النظر؛ بُغيةَ إدراك تناسبها وتراحمها بما له بها نسب وصهر، وذلك بالبحث في علاقاتِ المعاني وروابطها اللفظية في هذه الأحاديث النبوية، سواء أكان ذلك بين الأحاديث المختلفة التي تتلاقىٰ معانيها وتتكامل، أم كان علىٰ مستوىٰ الحديث الواحد في بنيته التركيبية، وقد أبان البحث عن ذلك من خلال علاقتين تلاقت حولهما هذه الأحاديث.

ويمكنني الآن أن أسجل أهمَّ النتائج التي أثمر عنها هذا البحثُ، فيما يأتي:

١ـ لا يزال الحديث الشريف يهتف بالباحثين في البلاغة النبوية ليصَوِّبُوا أقلامهم شطر باب المناسبة، وليسهموا بدراسات تفتح هذا الباب وتهدي السبيل، فتمدُّ ميدانه وتبسط منهاجه.. وتجني ثماره وتقطف أزهاره ... والطريق إلىٰ هذه الغاية ممهدة مسلوكة بما أضاءه علماء المناسبة القرآنية والمفسرين من إضاءات كشفت عن أصول هذا العلم وفروعه، وما أفاض به شراح الحديث من فيض عطاءاتهم وفتوحاتهم الربانية.

٢ـ كشف البحثُ عن أبرز أسس التناسبِ المتمثلة في العلاقات المعنوية وما يؤازرها من الروابط اللفظية؛ وجعلَ ذلك أساسا من أسس ترابط الألفاظ وتآخيها، وتكامل المعاني وتلاقيها في إطار معين.. مما يعد مدخلا

لتوظيف هذه العلاقات وتلك الروابط في إدراك التناسب في الحديث النبوي الشريف.

٣ـ ارتضىٰ البحث الاكتفاء بعلاقتين من علاقات المعاني؛ لما يدخل فيهما من علاقات فرعية؛ تجنبا لكثرة التفريعات، وتحاشيا من تفريق نظم الأحاديث علىٰ تلك العلاقات، وتماشيا مع طبيعةِ مادته العلمية، ومقصده الذي هو الجمع لا التفريق.

٤ـ كان لخصائص البيان وطرائق النظم دورٌ بارز في إدراك أوجه المناسبة بين المعاني؛ كالتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والحذف والذكر، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب، والتمثيل، والمطابقة، والجمع والتقسيم، واللف والنشر، والترتيب ... وغير ذلك من أساليب البيان، وهو ما يُجَلّي أثرَ البلاغة في إظهار وجه التناسب في تلك الأحاديث النبوية وغيرها.

٥ـ لدراسة التناسب طريقة تختلف عن المعالجة البلاغية العامة للنصوص؛ فهي ليست تحليلا بلاغيا محضا، وإنما هي رصد لحركة المعاني وانتقالاتها في النظم الشريف؛ وما يؤلف بينها من صلات وعلاقات وأنساب، سواء تقاربت أو بدت متباعدة في بادئ الرأي، ولذا كانت أحوج إلىٰ إعمال الفكر والروية وصولا إلىٰ أوجه ائتلافها واقترانها، سيما بين الأحاديث المتباينة المشارب المتنائية المواقع.. وقد حاول البحث أن يطبق ذلك ما وسعه الجهد.

٦ـ أبان البحث أن من أبرز أصول وأسس أنساب المعاني بين الأحاديث الأمهات، اعتبارَ الأصلِ والفرع، والعمومِ والخصوص، والسببِ والمسبب، والكلِّ والجزء ... وأن اعتبار أصلِ المعنىٰ وعمودِه في تلك الأحاديث، أو فيما بينها؛ يقود إلىٰ إدراك الصلة والنسب.

٧ـ تلازم المعاني باب كبير دقيق المسلك، وتدخل فيه أحاديثُ كثيرةٌ؛ لأن كلام النبوة يكمل بعضه بعضا، ويلزم بعضه بعضا، ويدل بعضه علىٰ بعض.

٨ـ كان لحروف العطف؛ كالفاء والواو وثم، وغيرها من حروف التوكيد، والتنبيه، والنداء، ونحوها، بما يتولد عنها من دلالات؛ أثر كبير في ربط الكلام وانتساب بعضه إلىٰ بعض، وإظهار أسراره ولطائفه، وهو ما يدل علىٰ قيمة هذه الحروف واعتبارها في دراسة المناسبة.

إلىٰ غير ذلك مما تضمنه البحث من نتائج... فإن كل حركة من حركات الأسلوب، وكل انتقالة من انتقالات المعنىٰ، وبيان ارتباطها بما قبلها، ومشابكتها لما حولها؛ تعد نتيجة في ذاتها؛ لو أدرك ذلك المتأمل...

وأخيرا، فهذا جهدي وإن كان مقلا، لكن حسبي أني بذلت فيه وسعي وطاقتي، فأسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يأجرني فيما أصبت، ويغفر لي فيما أخطأت، وأن يكتب ثواب هذا العمل لوالديّ ومشايخي وكل من له حق علي... إنه ولي ذلك ومولاه.

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين

ثبت المصادر والمراجع

١- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

٢- الأذكار، محيي الدين يحيىٰ بن شرف النووي، ت: عبد القادر الأرنؤوط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٣- إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤- أسرار البلاغة، الإمام عبد القاهر الجرجاني، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ، دار المدني بجدة، ط: الأولىٰ، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

٥- أسس النقد الأدبي عند العرب، د. أحمد بدوىٰ، نهضة مصر، ١٩٧٩م.

٦- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض بن موسىٰ بن عياض اليَحْصبي، ت: د. يحيىٰ إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط: الأولىٰ، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨م.

٧- أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، دار الجيل، بيروت، ط: الخامسة، ١٩٧٩م.

٨- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط: الثالثة.

٩- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط: ١٤٢٠هـ .

١٠- البرهان في علوم القرآن، الإمام الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسىٰ البابىٰ الحلبي، ط: الأولىٰ، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.

١١- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حسن حَبَنَّكَة الميداني، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ط: الأولىٰ، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

١٢- البيان والتبيين، أبو عثمان الجاحظ، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: السابعة، ١٤١٨هـ- ١٩٨٨م.

١٣- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضىٰ الزبيدي، دار الفكر، بيروت، ط: الأولىٰ، ١٤١٤هـ.

١٤- تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، للقاضي البيضاوي، ت: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت،١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

١٥- التعيين في شرح الأربعين، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي، ت: أحمد حَاج محمّد عثمان، مؤسسة الريان، بيروت، المكتَبة المكيّة، مكّة المكرمة، ط: الأولىٰ،١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٦- التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثالثة،١٤٢٠هـ.

١٧- التناسب البياني في السنة النبوية، محمد مختار المفتي، منشور بمجلة إسلامية المعرفة، مجلد(١٩)، عدد(٧٣)، ٢٠١٣م.

١٨- التناسب في تفسير الرازي دراسة في أسرار الاقتران، رسالة دكتوراه، إعداد/ منال مبطي حامد المسعودي، إشراف: د/ محمد محمد أبو موسىٰ، مخطوطة بكلية اللغة العربية جامعة أم القرىٰ، بدون تاريخ.

١٩- التناسب في صحيح الإمام البخاري دراسة تأصيلية، د. علىٰ إبراهيم سعود عجين، بحث منشور في كتاب مؤتمر الانتصار للصحيحين، كلية الشريعة الجامعة الأردنية، ٢٠١٠م.

٢٠- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، ت: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: السابعة، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٢١- حاشية الشيخ حسن المدابغىٰ علىٰ فتح المبين لشرح الأربعين ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٢٢- خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، ت: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط: الأولىٰ، ١٩٨٧م.

٢٣- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: محمد علىٰ النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة.

٢٤- دلائل الإعجاز، الإمام عبد القاهر الجرجاني، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ، دار المدني بجدة، ط: ثالثة ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٢٥- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، محمد بن علان، عنىٰ به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط: الرابعة،١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٢٦- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين السيد محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٧- سبل الاستنباط من الكتاب والسنة، د. محمود توفيق سعد، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٢٨- سنن ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسىٰ البابي الحلبي.

٢٩- سنن الترمذي،(الجامع الصحيح)، أبو عيسىٰ محمد بن عيسىٰ الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ت: أحمد محمد شاكر، وآخرين.

٣٠- شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، ابن عقيل المصري، ت : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ودار مصر للطباعة، ط: العشرون١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٣١- شرح الأربعين النووية، أبو الفتح محمد بن علي بن وهب ابن دقيق العيد، مؤسسة الريان، ط: السادسة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣٢- شرح التصريح علىٰ التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولىٰ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٣٣- شرح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٣٤- شرح الطيبي علىٰ مشكاة المصابيح المسمىٰ بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، ت: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، مكة المكرمة – الرياض، ط: الأولىٰ، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٣٥- شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، لابن المَلك الرومي، محمد بن عبد اللطيف الكَرمَانيِّ الحنفي، ت: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، نشر: إدارة الثقافة الإسلامية، ط: الأولىٰ،١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٣٦- شروح التلخيص، سعد الدين التفتازاني، وابن يعقوب المغربي، وبهاء الدين السبكي، ومحمد بن عرفة الدسوقي، ط: دار السرور، بيروت.

٣٧- الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ت: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة.

٣٨- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، الإمام محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، ت: د. مصطفىٰ ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٧ - ١٩٨٧.

٣٩- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلىٰ رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم)، الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٠- الصناعتين الكتابة والشعر، أبو هلال العسكري، ت: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٤١- صور من التناسب في الحديث الشريف، د. سلامة جمعة علي داود، منشور بكلية الدراسات الإسلامية للبنات بالإسكندرية، المجلد(٣٠) العدد(١)، ٢٠١٤م.

٤٢- العلاقات النصية في لغة القرآن الكريم، د. أحمد عزت يونس، دار الآفاق العربية، القاهرة ط: الأولىٰ، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.

٤٣- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد الحنفي، بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٤٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٤٥- الفتح المبين بشرح الأربعين، ابن حجر الهيتمي، عني به: أحمد جاسم محمد المحمد، وآخرون، دار المنهاج، جدة، ط: الأولىٰ، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.

٤٦- فيض القدير شرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرىٰ، مصر، ط: الأولىٰ، ١٣٥٦هـ.

٤٧- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٤٨- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٤٩- كشف المشكل من حديث الصحيحين، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، ت: د. علي حسين البواب، دار الوطن – الرياض، بدون تاريخ.

٥٠- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف بن علي الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: أولىٰ١٣٥٦هـ- ١٩٣٧م.

٥١- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ.

٥٢- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الملا علي القاري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٥٣- مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ت: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط: الأولىٰ، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٥٤- المطول علىٰ التلخيص، سعد الدين التفتازاني، مطبعة أحمد كامل١٣٣٠هـ.

٥٥- معالم السنن، وهو شرح سنن الإمام أبي داود، للإمام أبي سليمان حمْد بن محمد الخطابي، المطبعة العلمية – حلب، ط: الأولىٰ١٣٥١هـ-١٩٣٢م.

٥٦- معاني القرآن، أبو زكريا يحيىٰ بن زياد الفراء ، ت: أحمد يوسف النجاتي، وآخرَيْن، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط: الأولىٰ.
٥٧- المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.
٥٨- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.
٥٩- المعلم بفوائد مسلم، الإمام محمد بن علي بن عمر المازري، ت: الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر، ط: الثانية،١٩٨٨م.
٦٠- المفاتيح في شرح المصابيح، الإمام الحسين بن محمود بن الحسن، المشهور بالمظهري، ت: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، الكويت، ط: الأولىٰ،١٤٣٣هـ- ٢٠١٢ م.
٦١- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف السكاكي، ت: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت، ط: الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٦٢- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس القرطبي، ت: محي الدين ديب مستو، وآخرين، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، بيروت، ط: الأولىٰ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٦٣- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٦٤- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، الشيخ حازم القرطاجني، ت: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الثالثة، ١٩٨٦م.
٦٥- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا يحيىٰ بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ.

٦٦- الميسر في شرح مصابيح السنة، شهاب الدين التوربشتي، ت: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، ط: الثانية،١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٦٧- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٦٨- النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد، مجد الدين بن الأثير، ت: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	الصفحـــة
المقدمة	١٩٠
التمهيد	٢٠٠
أولا: تحقيق القول في بيان الأحاديث التي عليها مدار الإسلام	٢٠٠
ثانيا: تحرير مصطلح أنساب المعاني	٢١١
المبحث الأول: أنساب المعاني وروابطها بعلاقة التدرج	٢١٥
التدرج بين الأحاديث	٢١٦
التدرج في بناء الأحاديث	٢٢٢
المبحث الثاني: أنساب المعاني وروابطها بعلاقة اللزوم (التلازمية)	٢٤٥
التلازم بين الأحاديث	٢٤٨
التلازم في بناء الأحاديث	٢٥٣
الخاتمة	٢٧٧
المصادر والمراجع	٢٨٠
فهرس الموضوعات	٢٨٨